

ملخص بحث بعنوان: دور منظومة علاقات الملكية كقوة محركة للنشاط الاقتصادي في اعادة هيكلة القطاعات

الاقتصادية

يسلط البحث الراهن الضوء على دور نظام علاقات الملكية في النظام الاقتصادي في تفعيل القطاعات الاقتصادية على أساس تقريب الأهداف بين الربحية التجارية والمسؤولية الاجتماعية او بمعنى اخر، الموازنة بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وتتميز هذه الدراسة بانفرادها بالتعرض لمنظومة علاقات الملكية وحقوق الملكية بالتحليل والنقد كونها تشكل الأساس النظري الذي يجب ان تنطلق منه دراسات السياسات الكلية على مستوى الاقتصاد القومي عند الحديث عن تناقضات اقتصاد السوق وما تخلفه من أزمات اقتصادية مالية بين فترة وأخرى.

ويعتقد الباحثان ان مسألة اعادة النظر في منظومة علاقات الملكية وتسمية حقوق الملكية ضمن ضوابط تحددها ارادة المجتمع تعتبر أساس زيادة كفاءة النظام الاقتصادي على نحو يضمن زيادة الدخل القومي اداء المؤشرات الاقتصادية القومية في ظل تحقيق عدالة في التوزيع للدخل و الثروة. وهذا يتطلب، ومن خلال اعادة النظر في حقوق الملكية، تصحيح الاختلالات بين القطاعات الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصادات العربية التي تتجه نحو السوق.

كل التوفيق للمؤتمر العلمي الدولي التاسع في كلية الاقتصاد والعلوم الادارية الغراء.

الباحثان:

د. ثائر احمد ابو سليم

د. عبد الحليم محمد جبران

قسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - جامعة الزرقاء

2012 . 11 . 23

دور منظومة علاقات الملكية كقوة محركة للنشاط الاقتصادي في إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية

في ظل التحولات غير المسبوقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي من حيث النمو المتسارع في قوى الإنتاج، التباين الصارخ في توزيع الثروة، تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، انصهار الاقتصادات في قرية صغيرة لا تعيقها اية حدود جغرافية وما تفرزه هذه التغيرات من انحسار فرص العمل، افتقار السواد الأعظم من السكان، انخفاض حاد ومستمر في الدخل الحقيقي المتاح، وتعاقب الأزمات الاقتصادية في القطاعات المالية بالدرجة الأولى، تفرض الحياة الاقتصادية إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الراهنة للارتقاء بأداء النظام الاقتصادي الى مستوى الموائمة والمحاكاة لهذه التحولات، من ناحية. والتأثير الإيجابي في هذه التغيرات، من ناحية ثانية. وكجزء من منظومة العلاقات الاقتصادية العالمية، فالدول الأقل حظا من النمو ونحن جزء منها معنية أكثر في البحث بقضايا الملكية كجزء من منظومة العلاقات الاقتصادية. فعلاقات الملكية، وكما يرى الباحثان، ذات ارتباط وثيق بعلاقات الإنتاج، من ناحية. وبالعلاقات توزيع الناتج والدخل، من ناحية أخرى.

ومن خلال هذه الدراسة يحاول الباحثان تسليط الضوء على قضية الملكية بين التاويل وإعادة التنظيم بهدف تحديد القواعد والاسس التي تضبط حركة هذا المفهوم في اطار منظومة العلاقات الاقتصادية.

ويرى الباحثان ان الارتقاء بعلاقات الملكية الى مستوى العائد الاجتماعي المطلوب هو اساس تفعيل القطاعات الاقتصادية عامة والقطاع الخاص بالدرجة الاولى. وهذا يسمح بان تعمل السوق على نحو افضل في ظل التقارب بين الربحية التجارية والمسؤولية الاجتماعية. ويستعرض الباحثان الأفكار الرئيسة في هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

اولا: نشأة وتطور مفهوم الملكية وعلاقات الملكية.

ثانيا: توضيح العلاقة بين الملكية والسلطة الاقتصادية في ظل تطور منظومة العلاقات الاقتصادية المعاصرة.

ثالثا: تحليل دور مؤسسة الملكية في تنمية القطاعات الاقتصادية على اساس إعادة هيكلتها.

لا شك ان الأنظمة الاقتصادية العالمية في ماضيها وحاضرها على اختلاف توجهاتها السياسية قد قدمت الكثير للإنسانية: غزارة في الانتاج وتوزيع اعتباري للثروة. وتطلب ذلك تخطي العقبات الممكنة التي تعترض عمل الأسواق في ظل محدودية الموارد الاقتصادية واشتداد المنافسة والتزايد السكاني وتعدد الحاجات. في مقابل ذلك، تدفع المجتمعات أثمانا مختلفة لهذا العطاء. فقد باتت الدول في منظومة الاقتصاد العالمي تعاني من مخلفات اقتصاد يغدق فقرا. (I)

واذا مارردنا هذه التناقضات الى جذورها، فان التحليل الموضوعي سيقودنا الى معضلة الملكية. فما نشهده اليوم من ظواهر اقتصادية مزمنة وذات استمرارية كالتضخم، البطالة، تراجع الدور الريادي للمستهلك، انحسار الدور الحكومي الرقابي، تعدد أوجه المنافسة الكاملة في ظل انتشار الاتحادات والاندماجات الصناعية، زيادة معدلات النمو الاقتصادي المفرغ من الوظائف، لدليل على فشل الأنظمة الاقتصادية القائمة في توجيه اقتصاد السوق كي يقوم بدوره الاجتماعي على أساس الموائمة بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويرأي الباحثين، فان اصل البلاء يكمن في اختلالات علاقات الملكية وان كانت هذه العلاقات محددة وحقوق الملكية مرسومة. فهذا شرط ضروري وليس كافي كي تحقق المجتمعات الانسانية اهدافها التنموية. ويسعى الباحثان في هذه الدراسة ومن خلال محددات بحثية الى تأصيل متكامل لبعض المبادئ العامة لقضية الملكية بالمفهوم الموسع بهدف تحديد الاطار المؤسسي النظري في ادارة علاقات الملكية على مستوى الاقتصاد القومي.

ان موضوع الملكية في الأدب الاقتصادي يحتل مكانة مركزية خاصة في المذهب الاشتراكي كون الدراسات الاقتصادية الاشتراكية تنطلق من توجهات نقدية للاقتصاد الرأسمالي. في المقابل، تغيب قضايا الملكية عن مساحات الأبحاث الاقتصادية في الأدب الاقتصادي الرأسمالي على وجه الخصوص. (٢)

فلا نجد على سبيل المثال مواضيع او مباحث متخصصة في " الاقتصاد المنهجي " يعنى بقضايا الملكية. هل هذا يعني ان قضايا الملكية اخذت حقه في النقاش والبحث. أم ان قضايا الملكية لا تنتمي الى قضايا النظام الاقتصادي الرئيسة ام هي درب من الترف الفكري المعاصر. (٣)

ولعل الاهتمام من جانب الباحثين في قضايا الملكية وإشكالية حقوق الملكية في الوقت الراهن هو عزوف كثير من الباحثين عن تسليط الضوء على هذا الجانب المظلم في النظرية الاقتصادية. وما يؤكد هذه الحقيقة هو افتقاد المكتبة العربية لدراسات متخصصة في مجال علاقات الملكية في اطار التحليل الاقتصادي الكلي وان اثرت بعض الدراسات هذا الجانب وبشكل جزئي. (٤) ولا تعتبر المكتبات الأخرى في أفضل حال، بالمقارنة. وكما اشرنا سابقا، فان الفضل في طرح وعلاج قضايا الملكية يعود الى دراسات وأبحاث التيار الفكري الاشتراكي، والتي سيشير اليها الباحثان في موضع لاحق عند الحديث عن نقد الرأسمالية.

ان الجدال القائم في الاوساط الاقتصادية على مستوى العلاقات الاقتصادية الكلية حول العدالة الاجتماعية، المساواة والفعالية الاقتصادية وان لم تستند في تحليلها الى العلاقة بين العمل ورأس المال لا تخرج عن كونها معضلة الملكية. والسؤال الذي يطرحه الباحثان: هل البحث في علاقات الملكية ضرورة ام ترف اقتصادي فكري. وهل علاقات الملكية مسؤولة عن اداء السوق في قالبها الحالي من خلال الوظائف التي تقوم بها. ان البحث في علاقات الملكية يتطلب إظهار الترابط الوظيفي وتحديد العلاقات السببية بين مفهوم الملكية، الحرية الاقتصادية والفعالية الاقتصادية كمتغيرات اساسية عند الحديث عن تنمية قطاعات الاقتصاد القومي. وبرأي الباحثين، تعتبر هذه المتغيرات الأسس التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي في اقتصاد السوق تحديدا. وبداية، يسترشد الباحثان برسم توضيحي يعكس العلاقة الوظيفية بين الحرية الاقتصادية، الملكية والفعالية والمسؤولية، والتي تحدد مستوى العلاقات الإنتاجية وعلاقات التوزيع على مستوى التحليل الاقتصادي الكلي. وهذه المنظومة هي نقطة البداية، من وجهة نظر الباحثين، في تحليل علاقات الملكية ودورها في تنمية القطاعات الاقتصادية في ظل سيادة نظام السوق.

شكل (I). العلاقة الوظيفية بين الحرية الاقتصادية والملكية والإنتاجية والمسؤولية الاجتماعية.

<p>أنواع الحرية الاقتصادية</p> <ul style="list-style-type: none"> • حرية الذات • حرية النشاط (الإنتاج) • حرية الاستهلاك • حرية الرأي 	<p>مستوى الحرية الاقتصادية</p>	<p>مصادر الحرية</p> <ul style="list-style-type: none"> • الأخلاقيات • الأديان • التشريع الوضعي • العادات والتقاليد
<p>مستوى الإبداع والمبادرة</p>	<p>المسؤولية تجاه الإنتاج</p>	
<p>الفعالية الاقتصادية (الإنتاجية والاستغلال الأفضل للموارد الاقتصادية)</p>		

يختلف الاقتصاديون في تناول الملكية كمنظومة علاقات محورية في تعليل الظواهر الاقتصادية. فهذا المفهوم يحمل نوعا من التناقض نتيجة حركة تطور الرابطة بين العمل ورأس المال في ظل التناسب المتحقق بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية. وهذه إشارة إلى أن علاقات الملكية على مستوى النظام الاقتصادي تظهر من خلال ما يسمى **حقوق الملكية**. وهذا ما يعطي مفهوم علاقات الملكية مكانة مميزة في الدراسات الاقتصادية على وجه الخصوص.

فبعض الاقتصاديين يرى أن علاقات الملكية هي نتاج الوحدة بين العامل ووسائل الإنتاج. آخرون ينظرون إلى علاقات الملكية على أنها نوع من الروابط الأساسية التي تحكم أساليب الإنتاج المستخدمة والسائدة. ومهما اختلفت وجهات النظر بين الباحثين، فإن نقطة الانطلاق في فهم جوهر أي نظام اقتصادي تعتبر امتلاك وسائل الإنتاج أو ناتج العمل من قبل من يمثل المجتمع في النشاط الاقتصادي. ولا شك أن نواة العلاقات الإنتاجية تتبلور في الأصل من خلال حقوق الملكية، أي الشكل الذي تظهر فيه علاقات الملكية، أي من وكيف سيظهر بالثروة (بالتملك) ومن وكيف سيحرم منها (بالتخلي). وبين هذين المفهومين " التملك " و " التخلي " هناك مجموعة من العلاقات المستترة مثل الاستخدام والتصرف. ويمكن توضيح الفكرة السابقة بالمثال التالي: في الإنتاج السلعي الأشياء مملوكة من قبل التجار. ويستطيع آخر امتلاكها من خلال عملية المبادلة: بيع - شراء.

وتباين علاقات الملكية فيما بينها من جانب التوزيع. فعلاقات الانتفاع، على سبيل المثال، تنتج عن طبيعة العلاقات الاقتصادية والإنتاجية في أن واحد. وهذه الميزة تحدد نظام السيادة في توزيع العمل على مختلف الأنشطة على مستوى الوحدة الاقتصادية الواحدة. وبذلك يتحدد النمط الاقتصادي المنشود: اقتصاد موجه (مركزي)، اقتصاد يهتم بنظام السوق، اقتصاد إقطاعي وغير ذلك. ولا يقتصر ظهور مفهوم الملكية على أساس التفاعل بين الجوانب الإنتاجية والاقتصادية فقط. فهناك مؤثرات تقنية وأخرى حقوقية ذات أثر بالغ في تسمية هذه العلاقات. فمفهوم السلطة الاقتصادية قائم على امتلاك وتصرف الأفراد بالموارد الاقتصادية المتاحة. وهذا بدوره يفسر الرابطة القوية بين الملكية والإدارة. ومستوى هذا الترابط يحدد الظروف الموضوعية لعمل توافقي للسلطتين السياسية والاقتصادية في ظل مستوى معين من التقدم الاقتصادي. فلا شك أن هدف السلطة الاقتصادية هو مضاعفة الملكية من خلال تأمين نظام قيادي فعال كوسيلة لبلوغ تقدم اجتماعي.

نشأة وتبلور مفهوم الملكية: لا يمكن في الوقت الراهن التعرض للقضايا الاقتصادية الساخنة في الأنظمة الاقتصادية بعيدا عن

علاقات الملكية كجزء من منظومة العلاقات الاقتصادية التي تتألف من علاقات إنتاجية وعلاقات ملكية.

ولما لعلاقات الملكية من مكانة في كثير من الدراسات الاقتصادية، الاجتماعية والحقوقية فإن كثيرا من الاقتصاديين ينظرون إلى هذه المنظومة كجزء من العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الإنسانية. ويتجلى هذا الحكم من خلال العلاقات التالية:

العلاقات الاقتصادية: روابط ناتجة عن تفاعل عناصر الإنتاج فيما بينها في ظل نشاط اقتصادي محدد أو مجموعة من الأنشطة

كالإنتاج، التوزيع والاستهلاك.

العلاقات السياسية: وهي الية تداول الحكم والسلطة في مستويات الحكم المختلفة في إطار سيادة واستقلالية الدولة الواحدة.

ويشمل هذا المفهوم السلطات بأشكالها المختلفة: ملكية دستورية، ملكية وراثية، جمهورية خلافة، النمط الإسلامي وما شابه.

علاقات تشريعية: تضم حزمة القوانين والأنظمة التي تحكم سلوك الأفراد فيما بينهم وسلوكهم في معاملتهم المختلفة تجاه الدولة

دون النظر إلى طبيعة نظام الحكم السائد.

علاقات ثقافية: وهي الروابط التي تنتج عن المكتسبات والإرث الحضاري على مستوى التجمع والمسئولة عن احتواء متغيرات

الحيط. ونذكر هنا أن اللغة السائدة في هذا التجمع تلعب دورا محوريا في تقدم أو تراجع مستوى هذه العلاقات.

علاقات أخلاقية: مجموعة من المثل والقيم التي تحدد الاتجاه العقائدي في التجمع الواحد. ففي الإسلام، على سبيل المثال، تعتبر

الأخلاق فرائضا وليس مجرد فضائل مجتمعية (٥).

ولذلك، فإن سياحة متواضعة في تاريخ الفكر الاقتصادي تظهر وبوضوح أهمية الملكية ودورها في صياغة العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع. ومع ان مفهوم الملكية لم يتعرض للبحث التحليلي بشكل جلي، خاصة فيما يتعلق بجوهر هذا المفهوم الاقتصادي، القوانين التي تحكم سلوكه وكذلك مصادره الا ان العلاقات الإنتاجية في كل حقبة زمنية، والتي تنبثق في الأصل عن علاقات الملكية، ظهرت وتبلورت على أساسه.

يجسد التاريخ الاقتصادي مسار التطور الحقيقي لمفهوم الملكية. فمنذ القدم، وابتداء من عهود المشاعية الاقتصادية كان مفهوم التملك (الملكية كصيغة متطورة) المكانة الخاصة لدى افراد التجمعات البشرية على اساس فردي او جماعي. ومنذ ذلك الوقت الى يومنا هذا لا نجد من يذمها او ينكرها. وفي الوقت ذاته قل ما نجد من لا يقدرها. فقد اعتنقها من حصل على نفوذ وارتد من حوصر بها ولم يحقق ذاته بسببها. في المقابل، لم يسلم هذا المفهوم من سيوف أهل الدين ومن سيطرة أصحاب المال او السياسيين.

لم تكن الملكية بعيدة المنال عن نقاشات العلماء والفلاسفة في اطار الجدل القائم بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية. ففي العهد الإغريقي تناول فلاسفتهم الملكية بالبحث والتقييم. فقد نادى ارسطو صاحب الميول الشيوعية، خلافا لأستاذه افلاطون، بأحقية الملكية الخاصة وضرورة حماية المصلحة الذاتية لافراد المجتمع. ويقول في هذا المجال: " كم تكون السعادة أكبر عندما يشعر شخص ما ان شيئا ما هو ملك خاص به. لان حب الذات هو شعور تغرسه الطبيعة ولا يعطى عبثا. وعندما تكون كل الأشياء مشاعا لن يكون هناك بعد الان احدا يضرب مثلا للحرية او يقوم باي عمل حر لان الحرية تتوقف على الاستعمال الذي يعتمد على الملكية" (٦). اذا، فالملكية تجد استحسانا لدى بعض المجتمعات وفي نفس الوقت تواجه بالنقد اللاذع، في اخرى. ففي العهد الروماني، وبعيدا عن حدود روما، تصدت الكنيسة لمسألة الملكية وتقديس الملكية.

ولم يقتصر الانتماء او اللانتماء للملكية على روما وأثينا، فقد عولج هذا المفهوم في التشريعات السماوية في اطار تنظيم شؤون حياة الافراد. وقد تجلّى ذلك من خلال المثال الذي قدمه السيد المسيح، عليه السلام، عندما نفى الحق المقدس للأثرياء في التملك والسلطة. فقد نادى بضرورة ان تكون السلطة بيد من يعملون بسواعدهم. وكان هذا النداء من خلال هذا التوجه تحديا صارخا لمؤسسة هيرودس (٧). ولاحقا، فقد كان هذا تحديا شديدا الوقع أيضا لإمبراطورية روما بجبروتها انذاك (٨).

وكامتداد للعهد المسيحي حمل الإسلام توجهات جديدة وصارمة لإنقاذ البشرية. واحتلت الملكية في طياتها مكانة مميزة. فقد اعتبر الاسلام علاقات الملكية المرجعية في التأسيس لمنظومة التكافل الاجتماعي. وقد اسهمت مناهج الدين الاسلامي وبعد ان أصبح نمو الثروة مصدر النفوذ والسلطة والسبب الرئيس في تباين المنزلة الاجتماعية على مستوى التجمع الواحد: فقراء وأغنياء، في تعزيز الحس الثوري ضد اللامساواة والظلم الاجتماعيين. (٩)

وفي ظروف ما قبل تبلور راس المال التجاري اقتصر التحليل الاقتصادي على البحث في أسباب الثراء وطرق مضاعفته. وتمثل الثراء في حيازة كل ما يعود بفائدة كالأرض، المعادن الرقيق وغير ذلك. ولم يتطرق التحليل الاقتصادي الى ماهية الملكية كمفهوم اقتصادي ودوره في توجيه النشاط الاقتصادي، وتحقيق النمو، تراكم راس المال.

اختلفت النظرة الى الملكية راسا على عقب عندما لاحت في الافق معالم الرأسمالية: مضاعفة الثروة على اساس راس المال الصناعي. وبذلك تكون البشرية قد دخلت عهدا جديدا من الصراع على اساس الوحدة بين العمل وراس المال. فقد اصبح العمل موردا انتاجيا مقابل راس المال الصناعي في النشاط الاقتصادي.

هذا يعني ان العمل كمورد اقتصادي، في اطار العلاقات الانتاجية تحديدا، هو مصدر القيمة الجديدة في النشاط الاقتصادي الراسمالي والتمولدة على اساس تفاعل العمل المأجور، المحرر من القيود، وسيطرة الرأسمالي على أسباب الإنتاج (وسائل الإنتاج المادية). وفي ظل هذه العلاقات الجديدة، الراسمالية الصناعية دعا ديفيد ريكاردو الى تغيير النظرة تجاه الاقتصاد السياسي، كمنظومة علاقات ملكية وعلاقات إنتاجية، من حيث التوزيع وأهميته.

ففي رسالة بعث بها الى صديقه روبرت مالثوس كتب يقول: " ان الاقتصاد السياسي ليس بحثا في طبيعة الثروة وأسبابها وإنما بحث في القوانين التي تمكننا من تقسيم ناتج الصناعة بين الطبقات التي تشترك في انتاجه (١٠) . وان لم يوضح الاقتصادي الجليل الآلية التي يجب ان تتم بها عملية التوزيع للمنتج، الا ان الحقيقة التي لا جدال فيها هي ان مشكلة الاقتصاد ما تزال تتمحور حول الملكية سواء من قريب او من بعيد.

واذا كان هذا المفهوم والذي تعرض للتفسير والنقد عبر الزمن منذ عهود قديمة يعتلي مكانة متميزة في الحياة الاقتصادية، كما يرى الباحثان، فإلى ماذا يشير هذا المفهوم في جوهره. فقد جرت العادة في الأوساط الاقتصادية وغير الاقتصادية على استخدام مفهوم الملكية في اطار حق التملك بشكل أساس. لكن البحث الاقتصادي لم يقف عند هذا الحد. وهذا وبدون ادنى شك يتطلب تحديد نطاقه. ولتحقيق هذا الهدف يستعرض الباحثان تطور مفهوم " الملكية " في الادب الاقتصادي في مراحل تطور البشرية المختلفة على اساس نمط الاقتصاد السائد.

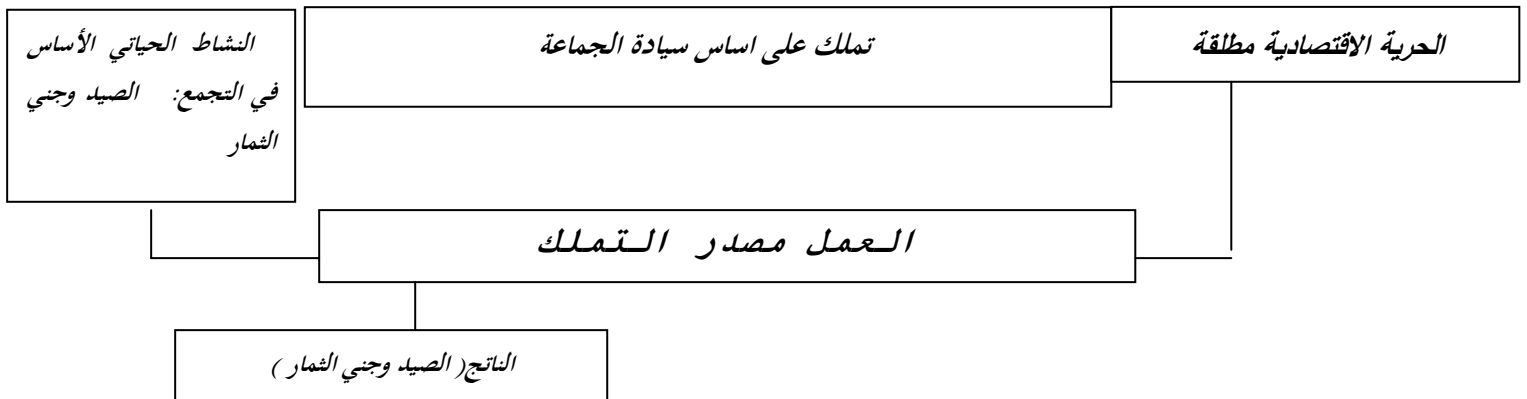
ان الجدال القائم بين الباحثين في مجال العلوم الاقتصادية عبر الزمن يتمثل في المسألة الخلافية حول ما اذا كانت علاقات الملكية هي نتاج تحولات اجتماعية سياسية ام ان تطور مفهوم الملكية هو المحدد للنمط الاجتماعي السائد في كل حقبة من حقبة التطور الإنساني. فانتقال البشرية من عهد المشاعية الى العبودية ومن ثم الى عهد الإقطاع وصولا الى عهد الرأسمالية قد يكون نتاج صراع طبقي (حراك اجتماعي) او حراك اقتصادي على أساس تطور مفاهيم التملك والسيطرة. وبهدف تتبع جذور الانتقالية في مفهوم الملكية يرى الباحثان ضرورة في استعراض حركة تطور هذا المفهوم منذ عهد المشاعية، حيث تعتبر الاشكالية بين من يمتلك وبين ما يعتبر موضوع التملك نتاج حركة التناقضات بين العمل والتملك، ولاحقا، بين العمل ورأس المال.

مرحلة " الملكية " المشاعية

ان ما يميز عهد المشاعية هو العمل اليدوي والبدائي في نفس الوقت كوسيلة الانتاج الاساس في ظل نشاط مجتمعي قائم على الصيد وجني الثمار. فافراد التجمع الواحد يمتلكون ما هو متاح للاستهلاك دون تمايز في ظل نشاط حياتي محدود. . ويترب على غياب الطبقة نوع من التقارب في المنزلة الاجتماعية على اساس مبدأ سيادة الجماعة. وعليه، فان توزيع الناتج لا يخضع لصراعات طبقية بالمفهوم الحديث. (11)

بناء ما سبق، نجد ان العمل الفردي يتطابق ومفهوم التملك كون الناتج يوزع على أساس مبدأ سيادة الجماعة. وهذا الطباق بين العمل والتملك يشير إلى السبب والنتيجة في نفس الوقت. وهذه التلازم حال دون عمل مفهوم الاستحواذ على أساس تباين في المنازل الاجتماعية بالمفهوم الحديث. تاليا، ملخص لجوهر علاقات الملكية في شكلها البدائي باستخدام رسم توضيحي:

شكل (2) . حركة " الملكية " المشاعية

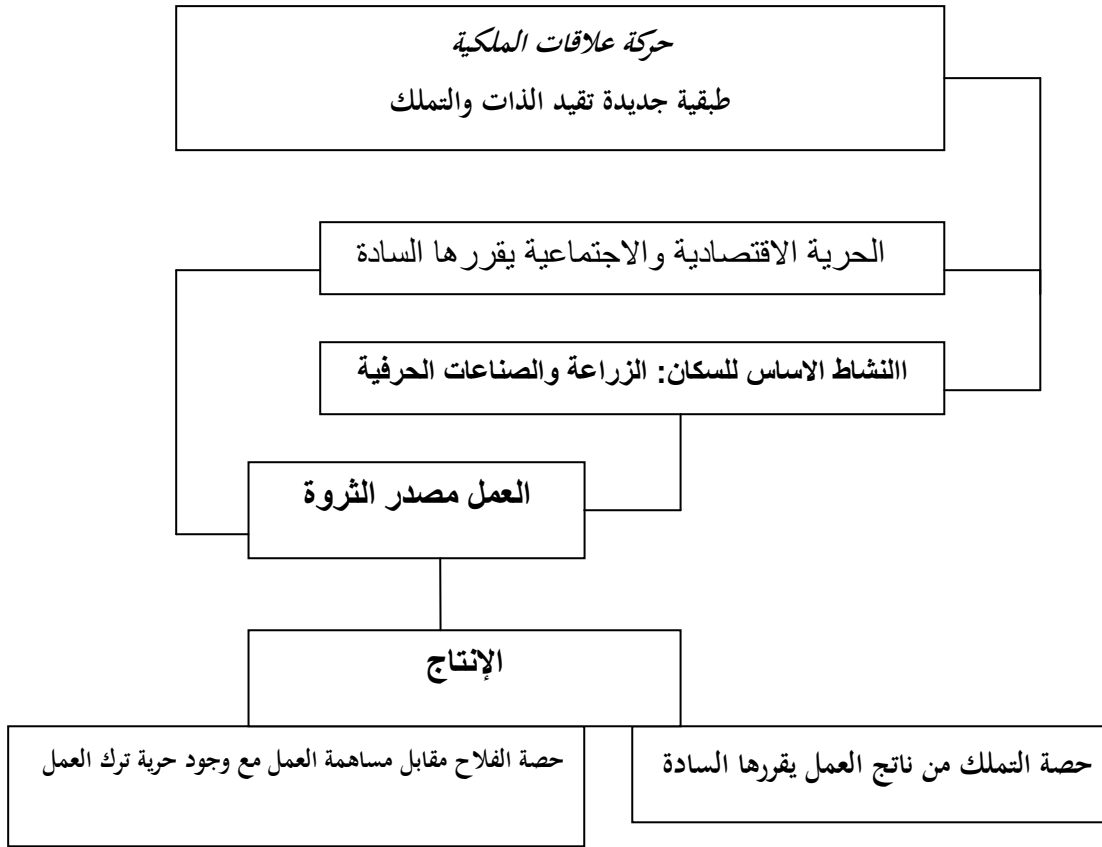


ملكية مشاعية

علاقات "الملكي" في عهد العبودية

ما يميز هذه الحقبة هو انتشار التجارة واستخدام الرق. وقد عكس هذا التحول تفاوت صارخ في المنزلة الاجتماعية لدى افراد التجمع الواحد. فانقسم التجمع الى سادة ومسودين. وما يميز هذا البناء الطبقي هو خنوع الرقيق للسادة. هذا يعني وجود تبعية مطلقة من قبل الرقيق تجاه السادة. وقد جسد العبيد في ظل هذه الطبقيّة القوى العاملة بالمفهوم الحديث. وبما ان العمل تحت سلطة السادة فهذا يعني ان العمل بذاته مقيد وكذلك نتاجه. وهذا يعكس نوعا من الاختلاف بين العمل والتملك، اي سقوط الطباق بين العمل والتملك، مقارنة بعهد المشاعية. هذا يعني ان ناتج العمل، عمل العبيد، لا يقع تحت تصرف العامل نفسه، اي العبد. فالمنزلة الاجتماعية تقتضي ان يقدم العبد نتاج عمله الى سيده. وفيما يلي رسم توضيحي، يلخص حركة التملك والعمل في ظل العبودية:

شكل (٣). تطور مفهوم التملك والعمل في عهد العبودية



نظام الملكية في الاسلام

قليلون، من تطرقوا من الباحثين العرب الى موضوع الملكية ونظام علاقات الملكية في الاسلام. ولا تخلو المكتبة العربية من مساهمات بعض الباحثين في هذا المجال. فمن بين هذه المساهمات بحث للدكتور عبد السلام العبادي، وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الحالي في الاردن، والتي نوقشت استكمالاً للحصول على درجة الدكتوراه في الأزهر. ولاحقاً سنتعرف على بعض الافكار التي يطرحها الباحث بما يتناسب وطبيعة البحث الراهن.

لقد اولى الاسلام عناية مميزة لعلاقات الملكية لما لهذا المفهوم من اثار اقتصادية اجتماعية في اطار منظومة التكافل الاجتماعي التي ينفرد بها بين الانظمة الاجتماعية الاخرى. فاستنادا الى التشريعات السماوية والسنة النبوية يعالج الاسلام نظام الملكية على اساس العلاقة بين الخالق عز وجل والبشر في اطار مبدأ الاستخلاف، من ناحية. وعلى اساس العلاقة فيما بين البشر، من ناحية ثانية. فهذه الازدواجية والتي توصل لنظام تكافل اجتماعي شامل تكاد تخلو منها الانظمة الاقتصادية الاخرى، السابقة واللاحقة.

ولا شك ان قضايا الملكية في الاسلام تفرض مكانتها في الادب الاقتصادي نظرا لخصوصية النظام الاقتصادي في الاسلام في علاج المشكلة الاقتصادية على اساس الشريعة. وهذه المرجعية تحدد السلوك الاقتصادي والاهداف التي تواجه المجتمع كافراد او كجماعات. فالاهداف في المجتمع ابعد من كونها وسيلة لتجميع ثروة وتحقيق منافع شخصية فقط. فالانسان، الفرد الاجتماعي، وصي على ما استخلفه عز وجل في الارض من موارد سواء للعيش او للاستخدام لبلوغ السمو في الحياة تحسبا للجزء في الحياة الآخرة. هذا النمط الذي ينفرد به المجتمع الاسلامي ما هو الا انعكاس للعقيدة الاسلامية، التي تنظم السلوك الانساني في القالب والجوهر.

ويترتب على قضية الاستخلاف وجود قيد للسلوك الاقتصادي فيما يتعلق بالاستهلاك والانتاج وفي عملية التبادل والتوزيع. ويحدد هذا القيد بدوره مفهوم الحرية الاقتصادية في الاستخدام، التملك، الانتاج، الاستهلاك وتوزيع الثروة في صورها المختلفة. وعند التعرض لنظام الملكية في الاسلام تواجهنا قضية اخرى وهي مسألة التفريق بين ملكية ناتج العمل وملكية وسائل الانتاج، والتي اثارت جدلا في الاوساط الاقتصادية على مدار عقود طويلة من الزمن في ظل نوع من التناقض في توزيع الثروة والذي انتهى باتساع الفجوة بين ما تملكه القلة وما يملكه المجتمع بأكمله.

ان محور قضية الملكية في الاسلام، وكما يستند الى ذلك اهل الفقه، هو العمل. فالعمل مصدر او سبب الملكية ان صح التعبير. والعمل، ايضا، مقدس كونه ضرب من العبادة. ولا يعني تقديس العمل كسبب في الملكية تقديس الاخيرة. **فالعامل سبب للملكية** وليست الملكية مشتقة من العمل (12). والعمل، المقدس، لمكانته عند الخالق، لا يمكن اطلاقه على مستوى النشاط الاقتصادي. فكما للتملك كنتاج للعمل قيود، فكذلك مصدر هذا النتاج مقيد ايضا. فعلاقات العمل والتي تنتج عنها علاقات التملك في النشاط الاقتصادي تحكمها ضوابط، منصوص عليها في الشريعة الاسلامية. فحق التملك هو اعتراف بحق ملكية الناتج لمن يقف وراء هذا النشاط في الاستخدام، الانتفاع، او نقل هذا الحق على اساس مبادئ الوصاية التي اشرنا اليها انفا. وهذه الوصاية قد تكون مكتسبة وقد تكون مورثة. وهو ما نطلق عليه في الادب الاقتصادي المعاصر **الملكية الخاصة او الشخصية**. وينسجم هذا المفهوم للملكية، كحق على اساس العمل في اطار مبدأ الوصاية، مع مفاهيم اشكال اخرى للملكية في النظام الاقتصادي كالملكية العامة.

وما يستوقفنا في هذا المجال هو الفصل الذي تقتضيه علاقات الملكية بين ملكية الموارد وملكية ناتج العمل. فهذا الحد بين المفهومين يعتبر الاساس في معالجة الملكية وما يترتب عليها من قضايا اخرى على المستوى الكلي كتوزيع الثروة، الدخل المتولد والمكتسب. وهذا الاختلاف في تعليل مضمون الملكية يتحدد بمستوى القيود المترتبة على ملكية الموارد او ملكية ناتج العمل بشكل عام. فقد يطلق حق التصرف في ناتج العمل لدى الافراد لكن، وفي المقابل، تقيد ملكية الموارد الاقتصادية من خلال توزيع هذه الحقوق على اساس توكيل من قبل الدولة لافراد يحسنون التصرف ويضمن هذا الحق لهم وللدولة. ويكون ناتج هذا الحق المقيد، اي استخدام مورد معين، لصالح المستخدم والمكلف بنسب منصوص عليها مسبقا وهي قابلة للتعديل اذا اقتضى ذلك الصالح العام (13).

ويعتبر الشكل الثاني للملكية الخاصة في الاقتصاد الاسلامي القدرة على احتواء الشيء والتصرف به بحيث تكون حيازة الشيء شرعية وان تكون متحققة لصاحبها. وان لم يرد نص فيما احل فليس لاحد حق الانتفاع به.

ويعطي الاسلام الحق في التملك، على اساس العمل، استصلاح الاراضي الموات او الصيد في البحر على اسس تنظيمية بما يتلائم والقوانين النافذة وبما لا يعتبر تعديا على حقوق الاخرين من افراد المجتمع في الكسب المشروع. وهناك مصادر اخرى للتملك، وهي

استثنائية، مثل الوصية، الارث، العطايا كالزكاة او الهدية، حقوق الضمان: موارد تصرف من بيت مال المسلمين بهدف تحقيق الصالح العام كاغاثة الملهوف، اكرام العجزة او من لا معيل لهم (١٤).

ويهدف حماية هذه الحقوق فان الدولة تولي اهمية لما يسمى ادارة الملكية. فهذا المفهوم يختلف بعض الشيء عن ادارة الملكية في الانظمة الوضعية. فيحق، على سبيل المثال، للقائم على امور افراد المجتمع التدخل لحماية المجتمع اذا كان استخدام الموارد الاقتصادية على حساب الحاق الضرر بالوسط المحيط. اذا، تستطيع الدولة وعلى اساس تعزيز مبدأ الصالح العام تقييد حق الملكية او اطلاقه اذا دعت الحاجة. ويعتبر التدخل من قبل الدولة في تنظيم علاقات الملكية ضرورة تفرضها مبادئ التكافل الاجتماعي التي اقرتها التشريعة. ومن اشكال هذا التدخل: استيفاء الحقوق، الامانات، الزكاة، التدخل بالتلاف كتغيير النقود، التدخل بالحجز نتيجة فقدان الاهلية كحالات العجز او انتهاك الاعراف والقوانين او في حالات المرض.

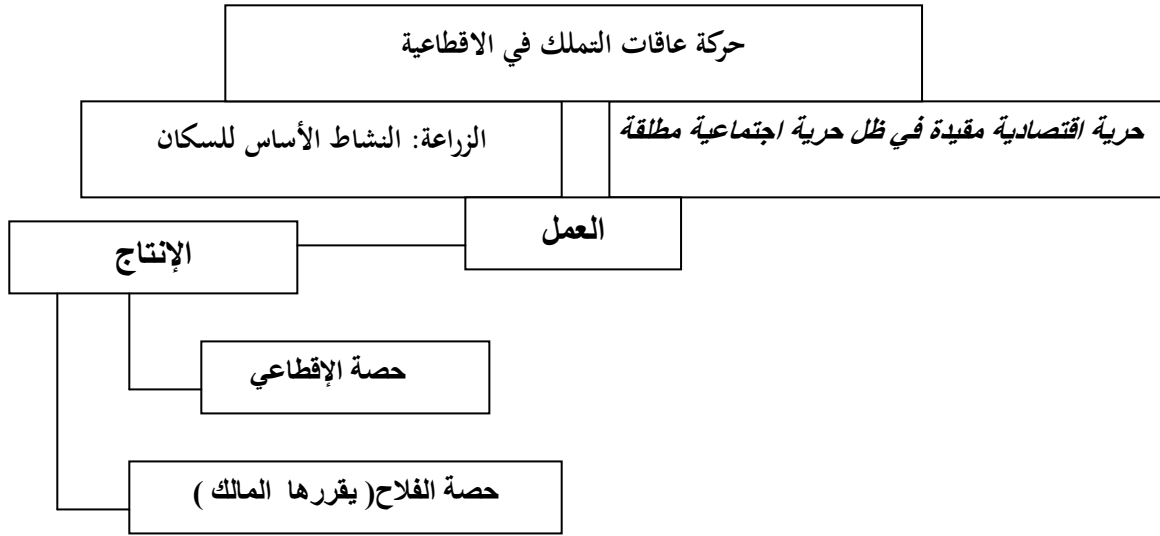
علاقات الملكية في عهد الاقطاع

تميزت فترة الاقطاع بسيطرة فئة قليلة من المجتمع على نشاط الزراعة، مصدر الدخل الاساس لغالبية السكان ومصدر الثروة. وقد ساهم النسيج الطبقي الجديد في احداث تحولات فكرية في الادب الاقتصادي، تكلمت بظهور ما يسمى بالطبعيين (الفيزيوقراط). ان هذا الشكل من السيطرة اوجد نوعا من الحرية الجزئية، مقارنة بعهد العبودية. فالمزارع حر اجتماعيا لكنه مقيد، جزئيا، اقتصاديا. فالذي يقرر حصة المزارع من ناتج الارض هم السادة. وهذا يعطي الاقطاعي حق التصرف في حصص ناتج العمل، وكان العمل ملك له. وعليه، فان ملكية العمل وملكية الارض تعود للاقطاعي في نفس الوقت.

ويضيف الاقتصاديان بوزغالين وراداييف، من جامعة موسكو الحكومية، ما يلي: اذا صادفنا نظاما اقتصاديا، حيث موضوع الملكية الاساس هو الارض، وحيث المالك دائما القبيلة او العشيرة، اي تحديدا العشائر او القبائل الارستقراطية، وحيث البناء الذي يحكم المالكين يقوم على التدرج في المقامات الاقطاعية، فنحن يصدد العصور الوسطى. واذا ما اضفنا الى ما سبق نظام الرق الاقطاعي، حيث العامل في الارض غير مستاجر وانما عبد للاقطاعي فنحن على مقربة من فهم الاقطاعية بالمفهوم الموسع. (١٥)

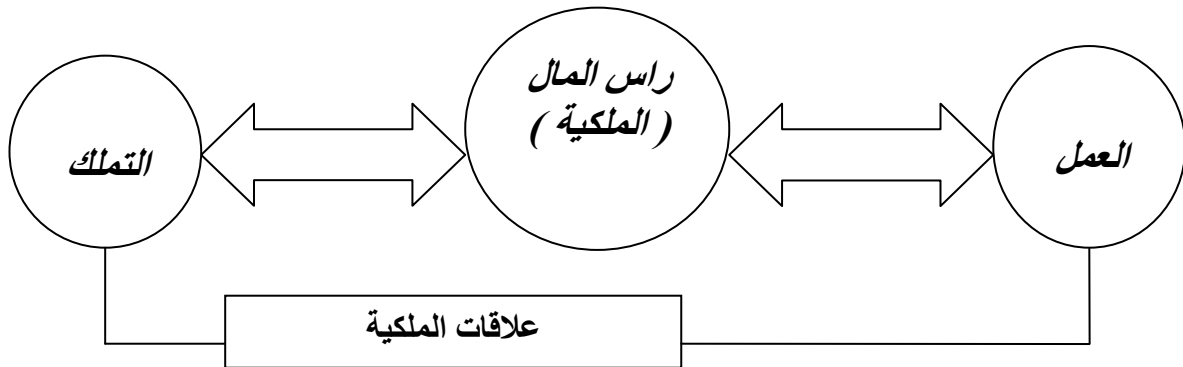
ان وجود حرية اقتصادية مقيدة وحرية اجتماعية مطلقة نسبيا يظهر التباين الواضح بين العمل والتملك. وهذا يعني وجود طباق ناقص بين هذين المفهومين، مقارنة بعلاقات " الملكية " في عهد المشاعية. ان العمل والتملك يشكلان نوعا من الطباق كون المنتج، اي ناتج الزراعة، يبقى في حوزة الفلاح (المزارع) مع وجود قيود على حق التصرف به. في الوقت ذاته هناك ايضا مساحة للتضاد، حيث ينتقل فائض منتج الارض، والذي كان في حوزة الفلاح، الى الاقطاعي. وفيما يلي، رسم توضيحي يجسد انتقال العلاقات الاقتصادية مستوى طباق العمل والتملك الى طباق ناقص لهذين المفهومين.

شركة الملكية " الاقطاعية " كل (4) .



علاقات الملكية في الرأسمالية

على انقراض النظام الاقطاعي بدأت بذور البرجوازية الصغيرة تشق طريقها تاسيسا لمرحلة جديدة في تاريخ البشرية. فقد ساهمت التحولات في وسائل الانتاج، على اساس ظهور الالة البخارية، اي الانتقال من العمل اليدوي الى العمل الميكانيكي في بلورة فئة مجتمعية ذات نفوذ مالي من خلال السيطرة على وسائل الانتاج. وتزامن ذلك مع تغيرات اجتماعية على مستوى الحرية الاقتصادية للعاملين من افراد المجتمع. فبعد ان تحرر العمال من قيود الاقطاعيين، اصبح العمل سلعة كباقي السلع. فالعمال، المتحررين من قيود الاقطاع اتجهوا الى مجال الصناعة كمصدر بديل للرزق تحت تصرف فئة جديدة، طبقة الرأسماليين من خلال عرض خدمة العمل. وبذلك أصبح العمل قوة منتجة، من ناحية. ومصدرا اساس لفائض القيمة في الانتاج، من ناحية ثانية. وفي ظل هذه الازدواجية تشكلت رابطة جديدة من نوعها بين موردي العمل ورأس المال. وهذه اشارة الى ظهور شكل جديد من الصراع الطبقي منقطع النظير، والذي لم تشهده الحقب السابقة وهو صراع العمل ورأس المال (صراع بين من يمتلك العمل وبين من يمتلك وسائل الانتاج). وهذا الشكل من العلاقات الطبقيه يستند في جوهره الى مستوى جديد من التناقضات المجتمعية: التناقض بين العمل والتملك في حركة التناقضات الكلية على المستوى الاجتماعي الاقتصادي. هذا يعني ان رأس المال، المفهوم الجديد في العلاقات الاقتصادية، اخذ يتوسط العلاقة التقليدية بين العمل والتملك.

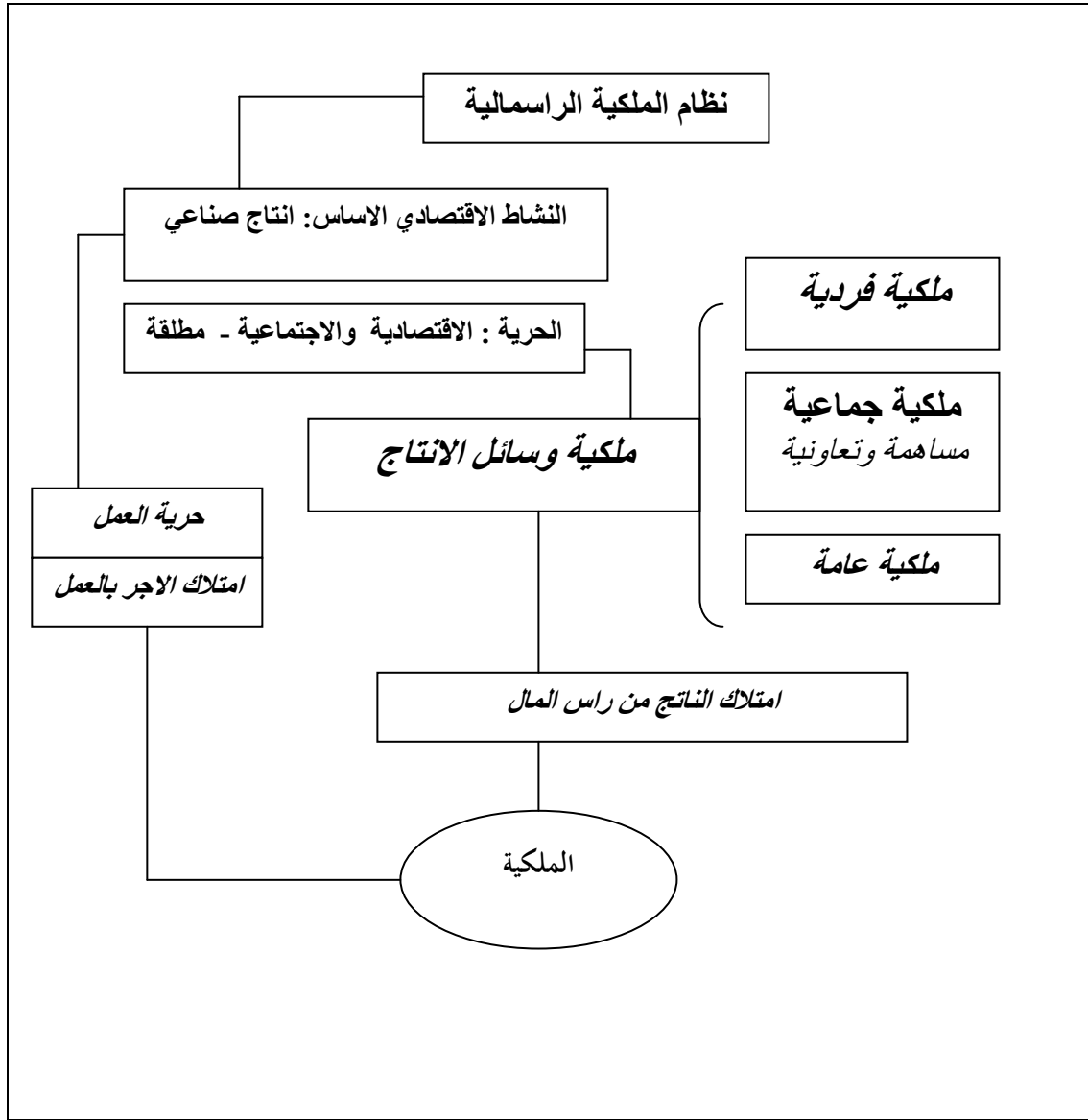


وبذلك، يصبح العمل والملكية في حكم التضاد. ويستمد هذا المفهوم قوته من مفاهيم الحرية الاقتصادية المطلقة التي يتمتع بها كل من العمال والراسميون. وتشمل هذه الحرية حق التصرف بنتاج العمل في اطار النشاط الاقتصادي الراسمي. فالراسمي يدير اعماله بمحض ارادته. والعامل، يقدم خدمة العمل بصورة اختيارية مقابل حصة من الناتج يقررها الراسمي لكن في ظروف تعاقدية. لاحظ ان طرفي الصراع: العامل والراسمي مالكان في نفس الوقت، فالعامل يمتلك قوة العمل الذي يستخدمه الراسمي في نشاطه. والراسمي يمتلك العمل القديم، الذي يستخدمه العامل في صورة وسائل الانتاج لصالح الراسمي نفسه. وفي عملية الانتاج يذهب جزء من الانتاج الراسمي الكلي لصالح العامل في صورة اجور، اي عودة جزء من الملكية الراسمية او انتقال هذه الملكية الى العامل مرة ثانية. هذا يعني ان العمل يتحول الى نقيضه اي الى ملكية الراسمي. ويتحقق هذا الانتقال او التحول بتوفر الشرط التالي: يحصل الراسمي على فائض القيمة اذا حصل العامل على اجره.

والسمة المميزة لحركة التناقضات الجديدة هو انها تسير في اتجاهين متضادين: بين مالك وسائل الانتاج وبين من يملك العمل كقوة منتجة. وكما اشرنا سابقا، فان ما يثري هذه التوليفة في الانتاج الراسمي هو مستوى الحرية الاقتصادية على اساس حرية الذات والحرية الشخصية. وقد أدت هذه التحولات الاقتصادية الاجتماعية فيما بعد، في اطار الحرية الاقتصادية، الى الانتقال بعلاقات العمل وراس المال الى صيغة جديدة لملكية راس المال، اي الانتقال الى الملكية الجماعية. ويعتبر الشكل الشائع لهذا التحول اليوم انتشار الشركات المساهمة.

وقد ساهم في تحقيق هذه النقلة التحولات الثورية في اساليب الادارة والتي ادت بدورها الى انسلاخ الادارة العليا عن ملكية راس المال في الشركات. وفيما يلي رسم توضيحي يعكس الية الانتقال الى مفهوم الملكية على اساس التناقض الجديد بين العمل وراس المال في الانتاج الراسمي.

شكل (٥). علاقات الملكية في الراسمية



نقد الملكية الرأسمالية في الأدب الاقتصادي الاشتراكي

تعتبر المرجعية في تحليل علاقات الملكية في الادب الاقتصادي الاشتراكي مساهمات الاقتصادي والفيلسوف الالماني كارل ماركس والتي اوجزها في مؤلفه الشهير "راس المال". ويعتبر كارل ماركس من اوائل الاقتصاديين الذين تناولوا بالنقد الموضوعي العلاقات الاقتصادية الرأسمالية. ومع بعض التحفظات على اراء هذا الاقتصادي فيما يتعلق بالكون والحياة، استطاع ماركس تقديم تحليلات متكاملة

عن حركة التناقضات في النظام الرأسمالي، من خلال قانون تناقص معدل الربح، والتي شكلت القاعدة النظرية للتنبؤات بازمات الرأسمالية فيما بعد.

في مؤلف راس المال، انصب اهتمام كارل ماركس على تحليل علاقات الملكية في اطار تحليل العلاقات الاقتصادية الرأسمالية بشكل عام. لماذا علاقات الملكية بالذات؟ من وجهة نظر كارل ماركس، تعتبر نواة العلاقات الاقتصادية علاقات العمل وراس المال. فكما يرى كارل ماركس، لكي تتمكن من التعبير عن العلاقات القائمة بين العمل المأجور وراس المال كعلاقات ملكية يجب توضيح العلاقة لكلا الطرفين في عملية زيادة القيمة خلال التملك. ولا ينفي كارل ماركس ان منظومة العلاقات الانتاجية وعلاقات الملكية تعمل في نظام وحدوي وتضم في الوقت ذاته الطباق والاختلاف لمفهوم العمل وراس المال. ويترب على هذا التحليل الا تي: تزامن عمل قوانين الملكية وقوانين الاقتصاد (١٦).

وتأكيدا لهذه الحقيقة يمكن الاستشهاد بالمثل التالي: توزيع الموارد الاقتصادية والملكية على مستوى القطاع وفيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. فالقانون الذي يتم بموجبه توزيع الموارد الاقتصادية هو قانون الانتاج بالمفهوم الموسع. في الوقت ذاته، يقوم قانون الملكية بتحديد العلاقات الانتاجية، حيث عملية توزيع الموارد، على اساس هذه الملكية، قائمة على هذه الموارد.

لا يمكن إخضاع مفهوم الملكية في الرأسمالية للتحليل بعيدا عن مفهوم العمل. وهذا تبرره العلاقة الملازمة والمتصلة بين العمل والتملك منذ القدم، كون العمل مفهوم ذي دلالة اجتماعية. هذا يعني ان العمل الجماعي، على سبيل المثال، يجسد في الوقت ذاته المشاركة بين افراد مختلفين لانتاج منافع وتقسيم العمل، حيث يقوم كل فرد وباستقلالية نسبية بوظيفة محددة ومحددة في اطار نشاط اقتصادي معين (١٧). ولا خلاف بين الباحثين ان هذه الملامح هي اولى صفات العمل. فالعمل في الصيد او جمع الثمار او صناعة ادوات العمل كالفوس والرمح، في العهد المشاعي ما هو الا نشاط مستقل في اطار عمل جماعي ضمن التجمع البشري الواحد.

وتطور المجتمع واتساع حدود النشاط الاقتصادي تتطور اشكال الاستقلالية والمشاركة في مفهوم تقسيم العمل. وعليه، يمكن البحث في قضايا النشاط الاقتصادي بشكل خاص وقضايا الملكية بوجه عام دون الاخذ بعين الاعتبار علاقات العمل المشتركة- المستقلة. وفي ظل هذه المعطيات فقد اقترحت دراسة الاقتصادي اندريه غريتنسكو، البروفيسور من جامعة خاركوف ادراج مفهوم العمل المستقل - المشترك في الادب الاقتصادي كمفهوم اكثر شمولية مقارنة بمفهوم العمل الجماعي. وكما يرى غريتنسكو، فان هذه المشاركة التي تحمل في ثناياها الاستقلالية والتي تتمركز في المشاركة، تشكل الرابطة الاجتماعية في النظام الاقتصادي (١٨)

لقد انتهت اجات كارل ماركس بتعدد وتباين المذاهب الاقتصادية في اتجاه نقد الاقتصاد الرأسمالي فيما يتعلق بالملكية وقوانين تطورها بالدرجة الاولى. فمذهب يرى ان القوانين الاقتصادية ما هي الا قوانين ملكية. ولهذا الاستنتاج مبرراته: العلاقات الاقتصادية تنشأ على اساس علاقات انتاجية. وبما ان الاخيرة تتحدد على اساس علاقات الملكية فان ما يحكم الجزء يحكم الكل.

الاتجاه الاخر، في اطار تحليل الملكية، يستبعد التطابق بين قوانين الملكية والقوانين الاقتصادية. وينطلقون في ذلك من تعدد قوانين الملكية. فهناك قانون الملكية في اطار النشاط القائم على العمل (حدود الملكية الاقتصادية) وقانون الاتجاه الاجتماعي للملكية، اي مدى مطابقة اسلوب الانتاج للطبيعة الداخلية للانسان، اي عملية الملازمة بين الروح والمادة. واخيرا، قانون توحيد العناصر الاقتصادية في عملية الانتاج الحقيقي (19)

تطور دراسات الاتجاه الاشتراكي حول الملكية

من المساهمات البارزة في هذا المجال الدراسة التحليلية التي قدمها البروفيسور من جامعة خاركوف اندريه غريتنسكو والتي تمحورت حول النشاط الاقتصادي كمنظومة علاقات مستقلة - مشتركة. وقد استند غريتنسكو في دراسته على الافتراضات التالية: يقوم المجتمع

الإنساني على شبكة معقدة ومتداخلة من العلاقات المتماثلة والمتباينة في نفس الوقت في ظل النشاط الذي يمارسه افراده، ان تباين العلاقات المتشكلة على مستوى التجمع، وبدون شك، يقود الى تباين في الوظائف. وعليه، تتحدد علاقات طوعية واخرى الزامية على مستوى الافراد وفيما بينهم، تقسيم العمل والتخصيصية على مستوى فردي او جماعي تعتبر مرجعية في تعزيز الوظائف التي تؤديها العلاقات في المجتمع واخيرا: ناقلات العلاقات الاجتماعية الاقتصادية تحدد مستوى الفعالية على مستوى الانتاج وعلى مستوى الاستهلاك في اطار اتخاذ القرار الاقتصادي.

وملخص الدراسة يشير الى الاتي: تقوم الحياة الانسانية على ائتلاف شبكة من العلاقات الاجتماعية المتماثلة والمتباينة في نفس الوقت. وتختلف هذه الارتباطات في الجوهر من حيث الوظيفة التي تقوم بها. وينطوي على هذه الوظائف علاقات الزامية واخرى طوعية. وتحتل العلاقات الطوعية في جملة العلاقات المتاحة الحيز الاكبر. فما نختاره، ولو من ناحية نظرية، في الحياة المعيشية ينفرد بجزء من مساحة هذه المنظومة كالانتماء او اللانتماء الى دور العبادة او الانتساب الى النقابات، الانتساب الى الجمعيات الخيرية او النوادي الرياضية وما شابه.

وفي المقابل، فان المجتمعات الزامية قليلة العدد. ولا يلغي العدد القليل لهذه المجتمعات الدور المحوري الذي تلعبه في استمرارية واستقرار حياة افراد المجتمع الواحد. فالاسرة على سبيل المثال، والتي نولد وننشا في كنفها تمنحنا التوجه العرقي، الديني وكذلك الثقافي دون ان يكون لنا خيار في ذلك. وكذلك الدولة، فهي المسؤولة عن الحفاظ على القانون والنظام داخل المجتمع. ففي ظل هذه الضوابط فلا مجال للاختيار. لكن الانتماء الى هذه الفئة كاحد افراد المجتمع هو الذي يعزز الهوية ويضمن استمرار الفرد كعنصر اجتماعي فاعل.

بالمفهوم الاقتصادي تختلف الادوار والوظائف التي تقوم بها عناصر منظومة العلاقات الاجتماعية كالاسرة والدولة والافراد منفردين فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي الذي يمارسونه. وتتحدد طبيعة النشاط الاقتصادي على اساس منظومة من علاقات الملكية السائدة في المجتمع. ويترب على هذا المفهوم مجموعة روابط مستقلة - مشتركة في اطار عملية انتاج المنافع: السلع والخدمات. وتعتمد سلوكيات هذه الروابط على اساس تقسيم العمل وتخصيصيته.

ويمكن تقييم هذا السلوك من حيث الاداء على اساس مفاهيم الفعالية الاقتصادية في المراحل المختلفة من النشاط الاقتصادي على المستويين المادي والمعنوي. ولا يقتصر استخدام الفعالية الاقتصادية في عملية تقييم الاداء على الانتاج فقط بل ويشمل ايضا الاستهلاك والتبادل التجاري في مستوياته المختلفة. وتلعب دورا هاما في هذه المنظومة مدخلات الانتاج، بالدرجة الاولى عنصر العمل. فاما ان يكون النشاط الاقتصادي المنشود فعال وكفؤ، وهذا ما يحدد مستوى تقدم الاقتصادي والتقدم في المجتمع الواحد. واما ان يكون دون ذلك وهذا ما يحدد بدوره مستوى التأخر فيه.

لنتصور الان ان كل عنصر في منظومة العلاقات الاقتصادية يعمل باستقلالية على مستوى وحدة اقتصادية صغيرة كانت ام كبيرة: فرع او قطاع او على مستوى النظام الاقتصادي ككل. هذا يعني ان النشاط الاقتصادي ضمن علاقات مستقلة وفي الوقت ذاته علاقات مشتركة، اي علاقة العناصر المساهمة فيما بينها. وهكذا تنظم العلاقات المستقلة - المشتركة بين عناصر النشاط الاقتصادي في اطار النظام الاقتصادي الواحد. وتعتبر قدرة الفرد في القيام بالنشاط الاقتصادي عاملا اساسيا في جملة عوامل الفعالية الاقتصادية. وهذا ما يقود الى مسالة الاستقلالية في جملة العلاقات الاقتصادية فيما يتعلق باتخاذ القرار الاقتصادي اي ان كل طرف من اطراف النشاط الاقتصادي يقوم بعمل على نحو مستقل ومنفرد وبدرجة من الحرية الاقتصادية.

ومستوى الفعالية الاقتصادية كمؤشر اساس في قياس النشاط الاقتصادي يظهر العلاقات المشتركة، من جهة. والعلاقات المستقلة، من جهة ثانية. فعلى سبيل المثال، من خلال نظام الضرائب (في اطار السياسة المالية الحكومية) تظهر العلاقات المشتركة في صورة المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتق المشاريع الاقتصادية تجاه الدولة. وتظهر العلاقات المستقلة من خلال حرص المشاريع الاقتصادية على تحقيق أرباح وتنمية ثروتها. وللتوصل الى حالة من التوازن بين القطاع العام (مثلا باهتمامات الدولة) من جهة والمشاريع الاقتصادية والعاملين فيها، من جهة ثانية، يجب ان يكون النظام الضريبي مرنا وغير متشدد كي يحقق اهدافا فردية واخرى جماعية في ان

المؤتمر العلمي الدولي التاسع(الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل)

واحد. ويتحقق هذا المستوى التوازني عندما تتساوى الاطراف السابقة في اطار علاقات مشتركة في الحقوق والواجبات: تحقيق اهداف شخصية من ناحية، والاسهام في تطور النشاط الاقتصادي، من ناحية ثانية.

فتفاعل أطراف النشاط التي ذكرت انفا هو ما يقود الى تحولات جذرية في الكم والنوع والتي من شأنها الارتقاء بمستوى النمو الاقتصادي. وهذا يتطلب، كما ذكرنا سابقا نوعا من التوازن بين الاطراف الاقتصادية. واذا ما حدث انحراف في مستوى التوازن فان الميل سيكون تجاه علاقات مستقلة على حساب انحسار في العلاقات المشتركة. والنتيجة المتوقعة: تراجع في مؤشرات الفعالية الاقتصادية.

وتظهر العلاقات المستقلة خلال الأدوار المختلفة التي تقوم بها عناصر النشاط الاقتصادي في الانتاج وتوليد الدخل القومي. فالدولة تقوم بجباية الضرائب بهدف تمويل الانفاق العام على غرار النشاط الاقتصادي على مستوى الدولة ككل. والمنتجون يحققون ارباحا من خلال تسويق منتجاتهم. وفي ظل ذلك يحصل الافراد على اجور مقابل تقديم خدمة العمل في المؤسسات العامة والخاصة. هذه الاستقلالية في توليد الدخل تحمل في ثناياها بعض التناقضات بين اهتمامات العناصر السابقة: الدولة، الشركات والافراد (العمال). وتظهر هذه التناقضات في صورة نزعة نحو الاستحواذ على النصيب الاكبر من الانتاج او في اسوأ الاحوال، الحصول على اكبر ما يمكن من " كعكة السوق ". واذا فشلت الاطراف في هذا الصراع فستحصل اقل من المتوقع بكثير.

ولتوضيح هذه الفكرة يستشهد الاقتصادي غريتنسكو بالمثل التالي: اذا اعتمدت الدولة سياسة ضريبية متشددة بهدف تعظيم ايراداتها في ظل النمو المطرد للانفاق العام وضحالة الموارد المالية اللازمة لتمويله، فمن المتوقع ان تؤول هذه السياسة الضريبية المتشددة الى زعزعة الثقة بالقوانين والانظمة لدى رجال الاعمال في السوق. وهذا يقود بدوره الى اختراقات هذه القوانين من خلال التهرب الضريبي، والتوسع فيما يطلق عليه بالنشطة الظل.

ان مثل هذه الانحرافات من قبل الشركات من شأنه خلق حالة من عدم الاستقرار في جانب العرض والطلب. فانحسار الانشطة القانونية يعني انخفاض عرض السلع والخدمات في الاسواق وبالتالي، ارتفاع اسعارها. وفي ظل انخفاض العرض وعجزه عن احتواء الطلب السائد فان استمرار تزايد الطلب سيقود الى موجات تضخمية اخرى. وهذا يعني زيادة العبء الاجتماعي في صورة انخفاض القوة الشرائية لدى المستهلكين.

وتنتقل هذه العدوى لتشمل القطاع العام. فمحاولات الشركات اخفاء نشاطها الحقيقي، في ظل سياسة ضريبية متشددة، من شأنه ان يقلص الايرادات الضريبية الى خزينة الدولة. والنتيجة: قصور او عجز الدولة في القيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية. ويتجلى ذلك من خلال ظهور عجز في تمويل صناديق التقاعد، تاخير التزامات المرتبات في جهاز القطاع العام، تقليص الانفاق على الصحة، التعليم وغير ذلك.

وتنعكس هذه التأثيرات على المستوى الكلي في صورة انخفاض الاستثمارات العامة وتراجع دورها المحوري في النشاط الاقتصادي. وانحسار الاستثمارات العامة يقود الى تراجع الانتاج الكلي وانخفاض الانتاجية بشكل دوري وبالتالي تباطؤ في مؤشرات النمو الاقتصادي. والوجه الاخر للاحتلالات المحتملة في النظام الاقتصادي يظهر بوضوح في حالة سيطرة العلاقات المشتركة في مواجهة العلاقات المستقلة. وخير مثال في هذا المجال تجربة مؤسسات النشاط الاقتصادي في منظومة الدول الاشتراكية السابقة وعلى وجه الخصوص تجربة الاتحاد السوفيتي.

فنتيجة لمصادرة الملكية من قبل سلطة الدولة وما ترتب على ذلك من تأكيد المبادئ المركزية فيما يتعلق بالانتاج وتوزيع الموارد اصبح القرار الاقتصادي مسؤولية علاقات مشتركة على حساب انحسار علاقات مستقلة. والنتيجة: تقويض التناسب القطاعي على مستوى النظام الاقتصادي ككل. وقد كان لهذا التهميش اثاره السلبية الكارثية: انخفاض مستوى المعيشة لدى السواد الاعظم من افراد المجتمع، هدر واستباحة المال العام، اهتلاك مزمين لراس المال القومي، انخفاض دوري في السلع الاستهلاكية نتيجة تحويل جزء كبير من الموارد الاقتصادية المتاحة الى قطاعات وسائل الانتاج.

ترويض الرأسمالية وحزمة حقوق الملكية

حاولت الدراسات المتعاقبة في الادب الاقتصادي الراسمالي عبر الزمن التحيز الى اظهار قدرة النظام الراسمالي على تقديم حلول او صفات للمشكلة الاقتصادية بالاعتماد على اسس الحرية الاقتصادية واقضاء دور الدولة التدخلية في النشاط الاقتصادي. ولا احد ينكر دور النظام الراسمالي في القرن الثامن عشر وعلى امتداد اكثر من قرن في خلق قوى انتاجية لم تعهدها البشرية من قبل. لكن وفي مجملها تجاهلت هذه الدراسات السلوك المستقبلي لما يعرف اليوم باقتصاد السوق. فالازمات الاقتصادية المتعاقبة وتطور حركة التناقضات في البناء الراسمالي اثبتت فشل مزاعم منظري الراسمالية في قدرة الراسمالية على ضبط امور السوق. فالتوزيع الاعتباطي للسلطة والثروة في ظل غزارة الانتاج الراسمالي عمل على تعزيز التناقضات بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وبناء على هذه التناقضات لا يمكن تحقيق رفاهية اجتماعية لدى فئة دون التضحية بمكاسب محددة لدى فئة اخرى.

ولم تكن المساهمات العلمية لتقف امام هذه المعضلة. فقد اخذت بحوث الاقتصاد منحى جديدا نحو معالجة هذه الاختلالات من خلال سياسات ترويضية لسطوة البناء الراسمالي ليس اكثر. وفيما يلي بعضا من هذه المساهمات بما تسمح به حدود البحث الراهن. ويهدف الباحثان من هذه الجزئية تأكيد الافتراض الضمني في هذه الدراسة فيما يتعلق بتهميش دور علاقات الملكية في النظام الاقتصادي في تنمية القطاعات الاقتصادية على اساس الموازنة بين الفعالية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية.

لم تشهد فترة الكلاسيكيين ابتداء من مؤسس اقتصاد السوق، ادم سميث، ما يبرر الحديث عن اختلالات النظام الراسمالي. فملخص ما جاء به ادم سميث واتباعه توجزها العبارة التالية: لا مجال للاختلالات في النشاط الاقتصادي ما دامت الحرية الاقتصادية مرجعية السوق وما دام العرض قادر على امتصاص فائض الطلب. هذا يعني: من سعر اي ناتج يباع ياتي عائد في شكل اجور او فائدة او ربح او ربح يكفي لشراء ذلك الناتج.

من بين من دافع عن هذه الفكرة وفي اطار يتسم بالقسوة القس روبرت مالثوس حين دعى الى القاء مسؤولية فقر الفقراء على الفقراء انفسهم. فبنظره، هذه الطبقة غير المنتجة والتي تقف وراء النمو السكاني المفرط او كما اسموه الانفجار السكاني سيتوقف الانجاب لديها على الامدادات الغذائية المتاحة. (٢٠)

لم تظهر دراسات الكلاسيكيين اسباب انتكاس الطبقات الساحقة في المجتمع. فلم تسلط ابحاثهم عن وجود نظام طبقي اساسه سادة ومسودين بالمعنى الاقتصادي. هذا التعميم لا يستبعد بعض الاستثناءات. فقد اشار سيسموندي الى وجود طبقتين في المجتمع الاوروبي انذاك: الاغنياء والفقراء والعمال والراسماليين. وعقب بالقول، ان مصالح احدها في تعارض دائم مع الاخرى. (٢١)

لم تكن قضايا البطالة الى جانب الفقر، كما اشرنا في موضع سابق، قضية ذات اهتمام. فالعمال انفسهم يسهمون في تحجيمها من خلال تحفيض اجورهم كنوع من المقايضة مقابل البقاء في العمل. ومع اطلاق نقابات العمال لاحقا، لم تتمكن هذه السياسات من اخفاء وجه الراسمالية القائم. ففي نهاية القرن التاسع عشر اشتدت موجات الدفاع عن النظام الراسمالي ولهذا ما يبرره. فالتباين بين الاجور ومستوى المعيشة اصبح حقيقة (لا يمكن تسمية هذه الفترة بالعبودية الجديدة، لكن عبودية الاجر باتت جزءا من الواقع). لقد استطاع النظام الراسمالي تقويض أسس العدالة الاجتماعية عندما تعززت لدى فئة القدرة على كسب طاعة الاخرين، اي العمال.

في النصف الاول من القرن التاسع عشر وفي مؤلفه الشهير " مبادئ الاقتصاد السياسي " لم يتوانى جون ستيوارت ميل في قدح الفقراء كمصدر للمشكلة. فكما ورد عنه: ان فقر العمال يرجع من ناحية الى قانون مادي لا مناص منه هو تناقص عائد العمل عندما يضاف مزيد من العمال الى الجهاز الانتاجي. ويرجع من ناحية ثانية، الى الدافع الانجابي المسيطر على الجماهير. (٢٢). لم تكن تصريحات جون ستيوارت ميل ضربا من التطرف الفكري الاقتصادي اذا ما قورنت باتباعه. فقد سرت بين علماء الاجتماع فكرة السلوك الجنسي غير المسؤول والتي عزى اليه سبب فقر وافتقار العمال.

لم تقف الدفاعات من قبل الاقتصاديين عند هذا الحد. فقد كان نصيب للحديدين في اطلاق السهام في وجه العدائية للراسمالية. فقد حاول الكثيرون التملص من المسؤولية الاجتماعية لعلم الاقتصاد، اي تجريد هذه المؤسسة الفكرية من القضايا الاخلاقية. فعلم

الاقتصاد، حتى يكون علما حقا، يجب ان يكون علمارياضيا، كتب ليون فالراس. هذا يعني انه لا مكانة للاخلاق في علم رياضي. (٢٣)

في الفترة التي شهدت الكساد الاعظم (1929 - ١٩٣٣) اخذ الدفاع عن مآثر الرأسمالية منحى جديدا من خلال فكرة التوزيع غير المتكافئ للدخل والسلطة. فالرأسمالي يتمتع بفائض يرجع في حقيقته الى العمال. لقد اصبحت هذه الافكار مصدر الثورة الماركسية. فقد كان ماركس الاسهام الاكبر في توجيه اصابع الاتهام نحو النظام الرأسمالي. فقد علل كارل ماركس كارثية الرأسمالية في نقاط ضعفها: توزيع القوى بين الرأسماليين، اي لقوى المنتجة في المجتمع وبين من يعاشون في كنفها كالبرجوازية الصغيرة وغيرهم. ثانيا: الفرق في توزيع الدخل بين افراد المجتمع. ثالثا: عرضة النظام الاقتصادي للازمات. واخيرا: الاحتكارات التي لا تنسجم مع " دعه يمر دعه يعمل " ولا تتفق مع مناخ المنافسة الكاملة، الذي شكل الاطار النظري في تفسير الظواهر الاقتصادية في الفكر الكلاسيكي. ومحصلة هذا الضعف براي ماركس: النزعة نحو الكساد والبطالة. ومع استمرار استياء العمال من فشل اقتصاد السوق في ظل الرأسمالية المسيطرة باتت الظروف مهيئة لبروز فكر جديد. فاخذت مكانها في هذه الحقبة اجاث الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز. فقد استطاع قلب موازين الفكر الاقتصادي راسا على عقب.

لا يمكن عند التعرض لاسهامات كينز الثورية تجاهل مصدر الهامه الفكري. فقد تبنت بعض الدول سياسات ترويضية غير صريحة او كما اسموها " سياسة مكافحة من عقالها الكلاسيكي " بهدف تحقيق توازن في ظل عمالة ناقصة. فقد انتهجت السويد سياسة الوسط في بداية القرن العشرين والتي تمثلت في بناء دولة الرفاه واقامة التعاونيات الاستهلاكية والزراعية في اطار ميزانية حكومية داعمة للطلب. (٢٣). لكن لم يقدر لهذه الافكار ان تحتل مكانة في الاوساط الاقتصادية كما لو كانت كينزية لاسباب قد تكون غير اقتصادية. لقد توج جهده جون ماينارد كينز بظهور مؤلفه الشهير " النظرية العامة في التوظيف " انطلاقا من فكرة " توازن العمالة الناقصة ". فقد وجد كينز ان النظام الاقتصادي الرأسمالي ينزع نحو تناقص الميل الحدي للاستهلاك. وهذا بدوره يقود الى انقاص الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي تراجع الطلب الاجمالي الفعال. وفي المحصلة، تراجع الناتج والعمالة. ولا يرى كينز في سياسة تخفيض الاجور حلولا لاحتواء العاطلين عن العمل. فبانخفاض الاجور يتراجع الطلب الفعال وتدفق القوة الشرائية بنفس السرعة التي تنخفض بها الاجور. وفي سياق لولي، نقص الطلب يولد بطالة من جديد. وانطلاقا من هذه الحقائق فهو يرى ضرورة تدخل الدولة لرفع مستوى الانفاق الاستثماري محاولة منه في نقل العبء المجتمعي الى مؤسسات الدولة. ولم تكن هذه الدعوات في سياسة كينز الاقتصادية تعزيزا لمكاسب اشتراكية بقدر ما كانت حماية للرأسمالية نفسها. (٢٤)

اذا سلمنا بابعاد ما جاء به كارل ماركس والبعض من انصار التيار الكلاسيكي حول ازمة الرأسمالية فهذا يعني استمرارية الترويض لهذا البناء عبر الزمن. ففي الثمانينيات من القرن الماضي دخلت الرأسمالية فترة انتكاسة جديدة ولم تعد منهجية كينز العصا السحرية في احتواء مخلفاتها. وواجهت الاقتصاديين مسالة المفاضلة بين الكارثة او الاصلاح الحكومي. وقد هيئت هذه الظروف بروز فكر جديد تراسه الاقتصادي الكبير ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو. فانطلاقا من معتقداته ذات الجذور الكلاسيكية البحتة كالحرية الاقتصادية بالدرجة الاولى دعا فريدمان الى تصحيح السياسات النقدية من خلال ضبط عرض النقود للتأثير على الناتج الكلي. وقد كانت اسهاماته ثورية في صالح الرأسمالية نفسها. فقد اقترح ما اطلق عليه فيما بعد " ضريبة الدخل العكسية ". ففي ظل تدهور احوال العمال تفرض الدولة ضريبة صفرية عند شرائح الدخل المنخفضة. وما دون ذلك، يعطى الفرد دخلا على ان يزيد المبلغ بزيادة الفقر. وبهذا تضمن الدولة حدا ادنى للدخل لكل افراد القوى العاملة. (٢٥)

ان ما يمكن تلخيصه من عرض بعض السياسات الترويضية هو غياب موضوع علاقات الملكية وبصورة مستقلة عن ساحات النقاش العلمي. ان هذه النتيجة لا تعني ثانوية هذا المتغير في منظومة العلاقات الاقتصادية على المستويين الوحدي والكلي. لكن السبب الحقيقي الذي يقف وراء هذا التهميش، وكما يعتقد الباحثان، يتركز في صعوبة المعادلة التي تواجه الاقتصاديين انفسهم فيما يتعلق بتوزيع

الدخل وعلاقته بتوزيع السلطة، من ناحية ثانية. فالتناقض الواضح يسير في اتجاهين متضادين: نماء الثروة يقود الى زيادة مساحة السلطة. وقد يكون الاتجاه معاكس: نمو السلطة يعزز توزيع غير عادل للثروة لصالح من بيده السلطة.

لنتصور الراسمالي الذي يحتكم على راس المال والذي يسخر به قوى الاخرين لخدمته. هو فرد يحظى بنصيب من الدخل اكبر ممن هم تحت امرته. لكن اذا ما قيدت هذه الصلاحيات فهل يستطيع كل افراد المجتمع تقلد هذا الدور. هذا هو لغز الملكية الذي يسعى الباحثان لحله في اطار المحاور الكثيرة التي نسج عليها هذا البحث. ان السمة الاساسية للاقتصاد الصناعي والقائم على الية السوق، في الوقت الراهن تلخصها العبارة التالية: يكتسب الانتاج اهمية بالغة ورئيسة لا بسبب السلع التي ينتجها وانما بسبب ما يوفره من فرص للعمل والدخل. (٢٦)

في الاقتصاد المعاصر ما زالت قضايا الملكية تطرح كموضوعات ثانوية سواء في التحليل الاقتصادي الجزئي او التحليل الاقتصادي الكلي علما بان بعض الباحثين قد سلطوا الضوء على هذا الجانب في اطار النظرية الاقتصادية في الادب الاقتصادي الراسمالي وتحديدًا في الثلث الاخير من القرن الماضي. وقد اشرنا الى هذه الفكرة انفا. وكان الهدف من هذه المساهمات المحدودة هو تحليل العلاقة بين حقوق الملكية وتطور النظام الاقتصادي. وقد اطلق على مجموعة الجهود المبذولة انذاك " النظرية الاقتصادية لحقوق الملكية ". وتعتبر مساهمات الاقتصادي الامريكي كاوس (Cause) مركزية في هذا الاتجاه. (٢٧)

يستند كاوس او كوز في تحليلاته على العلاقة بين حقوق الملكية ونفقات الاعمال (نفقات التحول)، من ناحية. علاقة حقوق الملكية بهيكل الانتاج، من ناحية ثانية. فعلى سبيل المثال، اذا كانت حقوق الملكية محددة ونفقات التحول مساوية للصفر فان هيكل الانتاج سيبقى على حاله دون تغيير وبغض النظر عن التغير المحتمل في حقوق الملكية، اذا ما استثنينا من هذه العملية اثر الدخل. في اقتصاد السوق، وتأسيسا على ما سبق، يستحيل تجاهل اثر الدخل، كون الحصول على الدخل لدى الوحدات الاقتصادية في ظروف المنافسة يعتبر شرط اساسي تعمل السوق ومن اجل البقاء ايضا. ولا يتفق تحليل كاوس في نظرية حقوق الملكية مع ديناميكية الاقتصاد الراسمالي الحالي. فالانتاج يعمل في ظل تحولات ديناميكية في العلاقات الاقتصادية على اثر التغير الثوري المتسارع في تقنية الانتاج ووسائل الاتصالات الحديثة.

وتخضع هذه التحولات في جملتها الى مجموعة قوانين والتي بدورها تحدد مستوى التفاعل بين الاستهلاك والانتاج. وهذا التفاعل المستمر يقود في نهايته الى ما يسمى " Transformation " في العلاقات الاقتصادية. ولا يقصد بهذا المصطلح الانتقال من نمط اقتصادي الى اخر كما حدث في منظومة الدول الاشتراكية وعلى راسها الاتحاد السوفيتي السابق. فالانتقالية اذا، هي تحولات كمية او نوعية في هيكل العلاقات الاقتصادية على مستوى النظام الاقتصادي الواحد. فقد تعني الانتقالية في النظام الراسمالي التحول في الانتاج من العمل اليدوي الى العمل الميكانيكي. او الانتقال من العمل الالي الى مرحلة الاتمة. وترتبط هذه التحولات باعباء مادية تتقاسمها الوحدات الاقتصادية بصورة منفردة. وتعكس هذه الابعاء تكاليف تحول من مستوى انتاجي الى اخر. وهي لا تناظر في جوهرها تكاليف تحول الاعمال، التي اشرنا اليها انفا (Transaction Costs of Business).

ويرى الاقتصاديان من جامعة موسكو رادييف & بوزغالين نوعا من الترابط بين هذه النفقات وتكاليف " الانتقالية " استنادا الى تحليلات كاوس حول العلاقة بين حقوق الملكية، هيكل الانتاج ونفقات تحول الاعمال. فاذا كانت نفقات التحول كبيرة وقريبة في قيمها من تكاليف " الانتقالية " في ظل حقوق ملكية غير محددة او محددة في مستويات ضعيفة، فان مستويات توزيع الموارد، هيكل الانتاج وكذلك فعالية الانتاج ستتحدد بناء على توزيع الملكية (٢٨).

وبهدف تحقيق الصالح العام وتعزيز اسس الاستقرار الاقتصادي تلجأ المجتمعات الى تقييد بعض الحقوق في خدمة حقوق الملكية بشكل عام من خلال الجمارك، اشكال الضرائب الاخرى، تحديد عرض النقود، وضع حدود للاصدارات في السوق المالية، قوانين صارمة لحماية المنافسة وغير ذلك. وهذا مطلب تنموي على المستوى الكلي اذا ما علمنا ان الواقع العملي يؤكد استحالة اطلاق حقوق الملكية

مهما قيدت او تحررت العلاقات الاقتصادية. فالسوق تفتقد للضوابط التلقائية في احتواء التوافق او اللاتوافق في قرارات الاستهلاك والانتاج، من ناحية. والتوافق او اللاتوافق في قرارات الادخار والاستثمار، من ناحية اخرى.

ان تفصيل حقوق الملكية، براي كاوس، يتضمن استثناء غير المالكين من دائرة الاستخدام المشاع للموارد، من جهة. وتأكيد حق الملكية لمن له القدرة على اتخاذ قرارات اكثر فاعلية فيما يتعلق باستخدام المنتج، من جهة ثانية. وعليه، فان تحديد حقوق الملكية، اي تفصيلها، بدقة وبما تملية المسؤولية الاجتماعية والفعالية الاقتصادية كفيل باعادة توزيع المنتج (الثروة) من طرف منخفض الانتاجية الى اخر، قادر على استخدام المنتج بفاعلية اكبر. بعبارة اخرى، اعادة توزيع المنتج من طرف يقيم اقل لصالح من يقيم افضل. وقد تلخصت أبحاث كاوس في تفصيل حقوق الملكية او حزمة حقوق الملكية في الاتي:

١. **حق التملك.** ويقصد به الحق المطلق في الرقابة الفيزيائية على المنتج (سلعة او خدمة) في فترة زمنية معينة. وينتقل هذا الحق الى افراد المجتمع بطرق كثيرة كالتوريث، الاستحواذ وغير ذلك (٢٩).

2. **حق الاستخدام او الاستعمال.** وهو حق استخدام الصفات المفيدة للاشياء بطريقة او باخرى على اعتبار ان استخدام الشيء تقتضيه المنفعة.

3. **حق الادارة.** يشير هذا المفهوم الى حق اتخاذ القرار فيما يتعلق بمن وكيف نضمن استخدام المنتج من قبل افراد، جماعات على اساس ترتيب خاص.

4. **الحق في الدخل.** اي حق حيازة نتائج استخدام المنتج. ومثال ذلك، جني الربح من العقارات والاراضي. او الدخل المتأتي من تاجير حافلة او مركبة او اية آلة.

5. **حق السيادة.** حق نزع الملكية: نقل بصيغة جبرية لصالح طرف اخر. ويشمل هذا الحق الاستهلاك، تغيير او اتلاف المنتج.

6. **حق السلامة او الامن.** حماية المنتج من الانتزاع او الضرر المتحقق من الوسط المحيط، اي البيئة التي تسود فيها حقوق الملكية.

7. **الحق المؤجل لحيازة المنتج.** وينطبق ذلك على المدفوعات الاجلة من قبل طرف لصالح طرف اخر في المعاملات التجارية.

8. **حق نقل الملكية بالتوريث.** يخول هذا الحق نقل الملكية الى الورثة في وجود صاحب العلاقة او في غيابه وفقا للانظمة النافذة

في الدولة.

9. **حق حظر الاستخدام.** منع استخدام حق الملكية ايا كان على نحو قد يلحق الضرر بالوسط المحيط على مستوى فردي او

جماعي.

10. **حق المسؤولية او المسائلة.** مقاضاة حق الملكية من خلال الانتزاع بالقانون على خلفية تسوية ذمم مستحقة. وكتطبيق

عملي، الحجز على الاموال غير المنقولة قضائيا لصالح مصرف في حالة تعثر سداد الالتزامات بأنواعها كالفروض.

11. **حق تنفيذ الاجراءات والمؤسسات التي تضمن تصحيح اختلالات او استعادة صلاحيات مسلوقة في اطار تنظيم**

الملكية. (٣٠).

العلاقة بين الملكية والسلطة الاقتصادية

يعتبر مصطلح السلطة محوريا في العلوم الاجتماعية وهكذا يجب ان يكون كما الطاقة في علم الفيزياء. ويشير هذا المصطلح في عموميته الى قدرة فرد او مجموعة افراد على الزام فرد اخر او مجموعة افراد اخرين عمل شيء في منأى عن ارادتهم، او، قدرة الفرد في التأثير على الاخر دون ان يكون هناك موافقة كما لو كانت الارادة محددة.

ومن بين المفاهيم الكثيرة لمصطلح السلطة نسلط الضوء على مفهوم السلطة الاقتصادية في اطار خصوصية البحث الراهن. ويشير هذا المفهوم الى نوع من السلطة بدافع المصلحة الاقتصادية. وللكشف عن الجوهر لا بد من توضيح مكوناته.

السلطة الاقتصادية كنوع من السيطرة يمكن ان تسند الى مجموعة عناصر بناءا على طبيعة العلاقات السائدة من جانب الانتاج ومن جانب الملكية. فقد تسند لمن يملكون السلطة بالطلق، حيث يتطابق المالك وصاحب السلطة. وقد تسند لمن يمتلك السلطة الاقتصادية

اسميا او صوريا اي ان المالك منتدب للسلطة الاقتصادية. او قد تسند للاشخاص الذين يمتلكون السلطة الاقتصادية فعليا وهم في نفس الوقت مكلفون بالسلطة الاقتصادية. ان هذا التصنيف قد يكون في بعض الاحيان مجازيا. هذا يعني، على سبيل المثال، ان التأثير قد يكون اقوى في حالة الانتداب مقارنة بحالة السلطة المطلقة. (٣١)

ان السلطة الاقتصادية شكل معدل للملكية. وما الموارد المادية، في النظام الاقتصادي، الا حلقة الوصل التي تربط مفهوم الملكية والسلطة الاقتصادية في قالب من التناقضات، علما بان الملكية والسلطة الاقتصادية يعملان في طباق تام، في نواحي اخرى. فتنفيذ السلطة لا يحدث دائما من خلال المالك. ففي مجال الانتاج، عندما تظهر الحاجة للاستغلال العقلاني للموارد الاقتصادية، يظهر التناقض جليا بين مفهوم السلطة الاقتصادية والملكية. فمذ الثورة الصناعية، بداية التطور في عناصر الانتاج، اصبحت الحاجة ملحة للمعارف المتخصصة واصحاب الخبرات والمؤهلين من العمال لاتخاذ قرارات الانتاج.

وكون هذه المواصفات لا تنطبق على اي مالك تطلب ذلك نقل اعباء السلطة الاقتصادية لآخرين، لمن يمتلكون القدرة على تحقيق اهداف المالك انطلاقا من ارادة الاخير. وكان هذا المطلب السبيل للتغلب على التناقض بين مفهومي الملكية والسلطة الاقتصادية. (32)

من يحملون الصفات السابقة، وهي صفات قيادية، قادرون على التصرف بالموارد الاقتصادية باسم المالك. هذا الفن، لاحقا، اطلق عليه فن " الادارة " وهو احدى مجالات المعرفة الذي يعكس قدرة الافراد على تحقيق الاهداف باستخدام العمل، الذكاء وتوجيه سلوك الاخرين. (٣٣)

لا يمكن تجاهل مضامين تعريف الادارة السابق. فعنصر العمل يحتل مكانة مركزية في اتخاذ القرار. واذا ما قامت المنظمة بحماية هذا العنصر، على اساس الحرية الاقتصادية المشروعة، فان مسار التغيير والتحديث سيكون عرضة للتقلبات. فمنظومة الادارة ماهي الى انعكاس لعلاقات ارادية، علاقات يمكن من خلالها تنفيذ السلطة الاقتصادية. فعلى مستوى المنظمات الحديثة ارادة المالك تنقل للاداري والذي بدوره، من خلال صلاحيات محددة، يستطيع التصرف بالموارد الاقتصادية، تنسيق الانشطة وتوجيهها لتحقيق اهداف المالك. وعليه، يمكن القول بان الادارة علاقة عومية، حيث تضم جانبا ماديا ممثلا بالملكية. واخرا، المثل الاعلى، وهو السلطة الاقتصادية.

ان هذه الميزة في علاقات الادارة ساهمت في اظهار الاداريين في شكل جديد للملكية ليست كطبقة الملاك او طبقة العمال وانما من خلال من يمتلكون القدرات الادارية. هذا بدوره ساهم في تحول هؤلاء الافراد الى عنصر انتاجي مستقل بذاته(في الاقتصاد الحديث نطلق عليهم " المنظمون " او " الرياديون ").

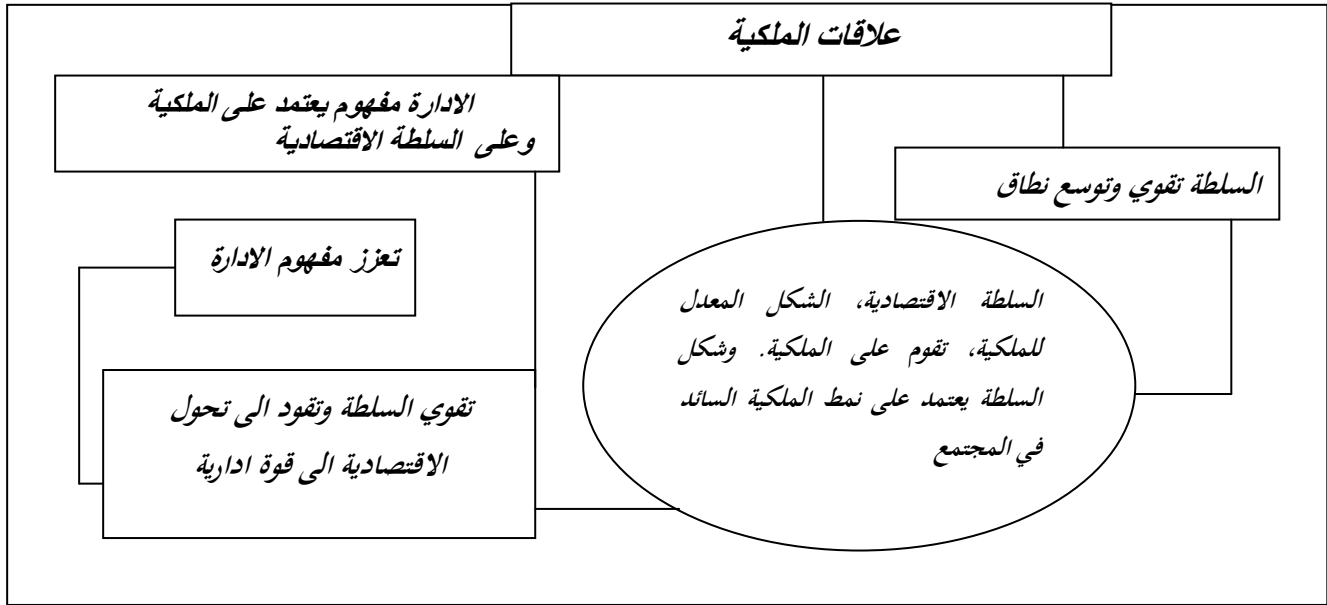
في الوقت الراهن، وكما تشير الاحصائيات، ما يقارب ٨٠ - ٨٥% من نجاح الشركات ونهضة افرادها في السوق العالمية يعتمد بالدرجة الاولى على نظام الادارة. هذه الاستحققات التي حظي بها المنظمون لم تكن صدفة في اطار حركة التناقضات في علاقات الملكية. فبعد ان كان الاداريون " موصلات " في عملية اتخاذ القرار على مستوى النشاط الاقتصادي اصبحوا اليوم صانعي قرار. ومن يمتلك صنع القرار يمتلك السلطة، السلطة الاقتصادية. وقد تعززت هذه السلطة، كما اشرنا انفا، بانفصال الادارة عن الملكية. هذا التطور في العلاقات الاقتصادية لم يكن وليد اللحظة. فقد ساهمت في ذلك عوامل موضوعية في الجانب الفكري الاقتصادي وعلى مستوى تقنية الانتاج. وقد اشار في زمانه الى ذلك كارل ماركس في راس المال حيث قال: " الشركات المساهمة، ، تواجه نزعة فصل العمل عن ملكية راس المال " (٣٤)

وتاكيدا على ما تنبأ به كارل ماركس يشير الاقتصادي بيل الى مسالة تشتت الملكية في ظل تطور عناصر الانتاج: " بظهور واتساع نطاق عمل الشركات المساهمة (كشكل من اشكال المشاركة الرأسمالية) تشتت الملكية بين عدد من المالكين في صورة اسهم. ولم يستطع المساهمون مراقبة الانتاج او تعطيل قراراته. هذا يعني ان المساهمين اصبحوا ملاكا شكليا او صوريا. وهذا يعني ابتعادهم عن السلطة الاقتصادية. (٣٥)

من يلعب الدور السلطوي؟ الاداريون الذين يرسمون استراتيجيات تطور الشركات الى جانب قيامهم بالقيادة والمراقبة على نشاط الشركة. لهذا، فان السلطة الاقتصادية بين ايديهم. هم بذلك يصبحون قوة من نوع خاص في استقلالية كاملة عن الملاك والمسؤول الحكومي. ما يمكن استنتاجه مما سبق، ان الادارة وكمنظومة علاقات تولد شكلا جديدا من السلطة الاقتصادية: السلطة الادارية. وبذلك يصبح الاداريون ليس فقط عنصرا مميزا في دالة الانتاج الى جانب العمل والمواد الخام وراس المال وانما مكونا اساسيا في النشاط الاقتصادي والقادر على تغيير نظام الاولويات الانتاجية في عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة. ووفقا لهذا الانتقال المفصلي في علاقات الملكية تتراجع ملكية الموارد المادية الى الدور الثاني فاسحة المجال للقدرات الجديدة في تنظيم وادارة العمليات الانتاجية. وما يعزز هذا الدور اليوم وغدا هو توجه الشركات نحو استقطاب التقنيات الحديثة المدخرة للتكاليف في اطار النزعة نحو التقدم. فالادارة هي الوسيلة التي من خلالها نستطيع علاج او فض التناقض بين الملكية والسلطة الاقتصادية، من ناحية. وهي منظومة قادرة على اظهار النواحي الابداعية تجاه العمل، من ناحية ثانية. ومن خلال هذه المزاي تستطيع " الادارة " احداث تغييرات جذرية في علاقات الملكية، اي تسمح بتقديم حلول جديدة لقضايا التملك او الانتزاع.

وبما ان الابداع وليد منظومة الادارة فهي تعتمد عليه في تطوير القدرات وتسويقها. وهذا الترابط في الوظائف لا ينفصل عن التعبير عن الذات والذي يتطلب قسطا من الحرية المقننة. فاذا اردنا مجتمعا تسوده العدالة الاجتماعية، او سيادة ما سنطلق عليه لاحقا القطاع الاجتماعي، فابد ان تكون واضحة مفاهيم الحرية كي نستطيع استخدام ما يسمى بالديموقراطية. ولتلخيص الافكار السابقة يستعرض الباحثان رسما توضيحيا يبين الترابطات الوظيفية بين السلطة الاقتصادية ومفهوم الملكية على النحو التالي:

شكل (٦) . العلاقة بين الملكية والسلطة الاقتصادية (الروابط الوظيفية)



فموضوع السلطة الاقتصادية (*The Object*) يلعب دور من يخضع للسيادة. اذا، فالحرية على هذا الاساس تعتبر مقيدة. في المقابل، هناك طرف اخر في العلاقات التي تعكس مفهوم الحرية، من يمارس السيادة، اي من تسند اليه علاقات السيادة "*The Subject*". وعليه، لا يمكن ان يلعب احد هذه الادوار ما لم يكن طرفا في العلاقة. وتفاعل مشترك بين ممثلي علاقات السلطة الاقتصادية هو الذي يطرح قضية الحرية الاقتصادية. اذا، فالقضية التي امامنا ذات مستويين: مستوى من تسند اليه السلطة الاقتصادية، وهو الشخص الطبيعي. وذاك المستوى، حيث تسند السلطة لمنتدب، من ينفذ السلطة الاقتصادية، اي الشخص الاعتباري. ولا يمكن الجمع بين هذين المستويين علما ان هناك عوامل مشتركة، محددة لهذين المستويين.

تعتمد طبيعة ونطاق الحرية الاقتصادية على مجموعة عوامل: مباشرة واخرى غير مباشرة والتي بدورها تحدد مستوى السلطة الاقتصادية. ومن بين هذه العوامل: القوانين الاقتصادية، المنافسة، التشريعات القومية، البيئة الجغرافية، النظام السياسي السائد والعادات

والتقاليد. وبما ان هذه العوامل تؤثر على مستوى الحرية بدرجات متفاوتة فيمكن تصنيفها الى مباشرة واخرى غير مباشرة. وعلى اساس هذا التقسيم سيكون التحليل لاحقا (36).

تعتبر التشريعات، بشكل عام، قيادا على الحرية بالنسبة للمالك الخاص على مستوى فردي او للشركات، على مستوى جماعي. لكن وانطلاقا من مبدأ الضرورة الاقتصادية قد يكون القيد على الحرية القوانين الاقتصادية في غياب مثل هذه التشريعات. وكما يعمل مفهوم الحرية في اطار العلاقات المجتمعية، في ظل سيادة الدولة، لا بد من توصيف الحقوق والواجبات للاطراف المشاركة في هذه العلاقات من خلال نسق محدد. وعندما ياخذ هذا النسق صفته القانونية يصبح القانون قيادا على الحرية. فالقانون يملئ سلوك الافراد وبالتالي، فهو يؤثر في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي وليس فقط. ومن البدهي، ان الخروج على ما جاء به القانون يفرض مسؤولية مادية ومسؤولية حقوقية (تنبية او غرامات مالية). وبما ان اتخاذ القرار، في اطار هذا التحليل، يعتبر مقيدا فهذا يعني ان مزاوله السلطة الاقتصادية ستكون مقيدة. والنتيجة: الحرية تولد "اللاحرية" في اطار العلاقات المجتمعية. وهذه "اللاحرية" تصبح شرطا اساسا في توجيه وتنظيم وكضمانة بقاء للحرية ذاتها.

وقد تكون التشريعات قيادا من نوع اخر. على سبيل المثال، اذا عجزت هذه التشريعات في التعبير عن الضرورة الاقتصادية المجتمعية فان "اللاحرية" تصبح المثل الاعلى في المجتمع. وتتحول السلطة الاقتصادية الى سلطة تنظيمية (خارجية) او رقابية تجاه النشاط الاقتصادي. ينطبق هذا التحليل على انظمة اقتصادية كثيرة اذا كان شعار الذي يتبناه المجتمع "كل شيء ممنوع ما لم يسمح به القانون" خلافا لمبدأ اقتصاد السوق "كل شيء مباح ما لم يخالف القانون"، حيث حرية الفرد ومستوى عالي من الحرية في اتخاذ القرار الاقتصادي. وهذا يعني ان نجاح اطراف السوق يعتمد على درجة المامهم بالتشريعات المنظمة. ولكي يعمل هذا النظام بشكل فاعل، فمن الضرورة بمكان حماية الحرية الاقتصادية وتوسيع نطاق عملها. وهذا يتطلب المساهمة والمشاركة في وضع القوانين المنظمة لهذه العملية، من خلال ممثلين او من خلال مجالس اقتصادية مستقلة.

لا يقل اهمية عن التشريعات عامل المنافسة بالمفهوم الاقتصادي. فالمنافسة تعني ضمنا تشتت السلطة الاقتصادية. فبعيدا عن تركيز السلطة يستطيع عناصر النشاط الاقتصادي تنفيذ مصالحهم بحرية في مناه عن الحاق الضرر بفرد لحساب اخر. وهذا التشتت في السلطة الاقتصادية، بدوره، يعتبر قيادا اخر على الحرية الاقتصادية. وتعتبر هذه المسألة بحد ذاتها جدلية في الاوساط الاقتصادية. فمنطق السوق يشير الى انه ومن خلال المنافسة التامة تتحدد اسعار حرة" توازنية" للموارد الاقتصادية (محور صراع السلطة الاقتصادية في الوقت الراهن). هذا يعني ان صلاحيات ثلة من عناصر السوق في تحديد السعر محدودة. اذا، فالسعر التوازني يعتبر منخفضا للحرية الاقتصادية. من جديد، تؤول الحرية الاقتصادية الى "اللاحرية"، لكن بما يخدم الحرية نفسها.

والعامل الثالث في مجموعة محددات الحرية تجسده القوانين الاقتصادية. ولا خلاف بين الباحثين ان عمل هذه القوانين لا يخضع لتأثير من تسند اليهم السلطة الاقتصادية. القانون الاقتصادي يحدد المساحة الموضوعية للحرية الاقتصادية. وحدود هذه المساحة تنظم من خلال التشريعات التي ذكرها انفا. وبما ان هذه القوانين الاقتصادية موجهة لتنظيم النشاط الانتاجي لافراد المجتمع فان الافراد انفسهم يستطيعون تهيئة الظروف لعمل هذه القوانين او تعطيلها. والنتيجة: نمو اقتصادي او ركود اقتصادي. من خلال التحليل السابق يمكن الخروج ببعض الاستنتاجات:

اولا: ان الحرية الاقتصادية في اطار ممارسة السلطة الاقتصادية لاتعني بالضرورة سيادة المسؤولية الاجتماعية في المجتمع.

ثانيا: ان مزاوله النشاط الاقتصادي في اطار الحرية الحقيقية لا يمكن ان يجرز تقدما في مجال المسؤولية الاجتماعية اذا كانت حدود الحرية موضحة فقط على اساس وضعي.

ثالثا: اذا كانت التشريعات النافذة في المجتمع، في اطار علاقات توزيع شكلية ومطلقة فان الاقتصاد سيقترب من المركزية، نظام الاوامر الراسية وهذا يعني سيادة حرية شكلية.

رابعا: اذا كانت الاولويات في مسار النمو الاقتصادي قائمة على اساس المنافسة فان النظام الاقتصادي يتجه نحو مستوى عالي من الحرية في ظل السلطة الاقتصادية. واذ كان الاقتصاد ينطلق من اساس الحاجات الاقتصادية الموضوعية فنحن امام نمط مختلط من التطور الاقتصادي.

خامسا: ان حماية النشاط الاقتصادي على اساس حرية اقتصادية " مشروطة " يتطلب إعادة هيكلة قطاعات الملكية بشراكة القطاع العام.

سادسا: تركز السلطة، وان كان الخاص هو المحوري، يعني تهديد مباشر للحرية الاقتصادية، وبالتالي: تفتت السلطة الاقتصادية.

دور مؤسسة الملكية في تنمية القطاعات الاقتصادية

(على اساس إعادة الهيكلة)

تطرقنا في موضع سابق الى تحليل مفهوم الملكية من خلال نشأة هذا المفهوم في التيارات الفكرية الاقتصادية ابتداء من عهد المشاعية. وتحلل ذلك اظهار التناقضات التي لازمت هذا المفهوم في اطار منظومة العلاقات الاقتصادية بشكل عام. وبيننا ايضا كيف خضع هذا المفهوم للنقض او الدفاع بصورة مباشرة او غير مباشرة في الفكر الاقتصادي الراسمالي والفكر الاقتصادي الاشتراكي. وما زال الجدل قائم في الاوساط الاقتصادية حول جذور ازمة الراسمالية عبر الزمن. وتتركز نقاط اللاتوافق بين التيارات الفكرية الاقتصادية حول مصدر الثروة ودور سياسات التوزيع في مضاعفة الناتج والدخل مع تجاهل اعتباري لتوزيع حقوق الملكية.

فعلاقات الملكية، كمنظومة مستقلة بذاتها وغير منعزلة عن نظيراتها في منظومة العلاقات الاقتصادية، تعتبر نواة الاخيرة. فاذا صلحت منظومة الملكية صلح النظام الاقتصادي بأكمله. فهذه المنظومة هي مصدر الدخل والسلطة في نفس الوقت. فالاستحواذ على وسائل العيش يخلق بيئة يستطيع من خلالها المالك بنفوذه المادي انصياع الآخرين له بالمفهوم الاقتصادي. وقد تخرج الامور عن اطارها في غياب الضوابط الاجتماعية لتشمل الحرية الذاتية في كثير من الاحيان. لا ينكر احد اليوم ما الت اليه احوال السواد الاعظم في ظل سطوة راس المال، حيث تحول العامل الى عبد اجره تحت امره اصحاب رؤوس الاموال. وقد تواجهنا حالات تكون السلطة حيادية، اي لا تستمد جذورها من نشاط اقتصادي وهذا بالطبع لا ينطبق على الحياة الاقتصادية.

ان عملية التوزيع للسلطة والدخل والتي تتحدد على اساسها العلاقات الانتاجية وبهدف تحقيق عدالة اجتماعية، بما يتفق مع الطبيعة البشرية من حيث النزعة للتملك والاشباع، لا يمكن ان تسير في منأى عن توصيف هذه الحقوق. فاذا ما تمكنا من احراز نقلة في هذا الاتجاه نكون قادرين على بناء ما يسمى القطاع الاجتماعي الذي يعمل جنبا الى جنب مع القطاعات الاخرى على مستوى الاقتصاد والسياسة. هنا تكمن المرجعية في إعادة هيكلة ما اطلقنا عليه " مؤسسة الملكية ". فلا التايلورية وما ترتب عليها من انسلاخ للادارة عن الملكية في ظل التطورات التقنية في الانتاج والاسواق بقيادة على تحقيق هدفنا اذا ما قامت هياكل اجتماعية. (٣٧)

وانصافا لما تحقق من مكاسب، لا ننكر مستوى الانتاج الغزير الذي بلغه الاقتصاد الراسمالي، ارتفاع معدلات الانتاجية. لكن لم تكن في الحسبان الاثار غير المباشرة لهذا التقدم: اشتداد نزعة الربح نحو الانخفاض، اتساع الهوة بين حجم الانتاج ككل ومتوسط دخل الفرد، وغير ذلك. (٣٨). ولم تكن سياسات الترويض، في كل مراحل من مراحل هذا التقدم، قادرة على كبح جماح هذه النزعة كونها فترة ضبط اجتماعي عابرة للراسمالية مع استمرار تراجع دور السواد الاعظم من السكان في التأثير او صنع القرار الاقتصادي.

إذا كانت الحلول المطلوبة تتركز في إيجاد طريق وسط يجمع نتائج تيارات اقتصادية عاجزة عن تحقيق الهدف " المنشود " فان اقحام الحياة الاقتصادية بسياسات ترويضية جديدة سيقود وبمرور الوقت، وبدون ادنى شك، الى اخفاقات " راسمالية " جديدة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، محاولة " تطعيم " نظام السوق في اطار راسمالي او غير راسمالي سيحقق مكاسب اجتماعية بشكل جزئي من خلال ظهور مالكين جدد لا أكثر. وهذا مؤشر اخر لظهور نفوذ جديد يخدم الراسمالية، بالدرجة الاولى.

من ناحية اخرى، لا يمكن انجاح السياسات الاقتصادية مهما بلغت من النمو في مضامينها الاجتماعية في ظل اقضاء متعمد للدور الحكومي الانمائي. وهذا يتطلب قاعدة تشريعية قائمة على استفتاء شعبي لا على جلسات نيابية منفردة على ان تخضع مدخلات ومخرجات هذه العملية لمجلس شوري اقتصادي مستقل. وهذا المنطق مشروط بمجموعة محددات كما يلي:

اولا: اعادة النظر في مشاريع الخصخصة الحكومية التي نفذت والتي تنتظر. والغرض من هذا التقييم تحديد المكاسب الاجتماعية على مستوى الدولة.

ثانيا: توجيه الموارد المالية الحكومية المتحصلة من خلال النشاط الاقتصادي او من مصادر تمويل اخرى نحو اقامة مشاريع صناعية بهدف توطين الصناعة.

ثالثا: اعادة هيكلة القطاعات الحكومية بهدف توسيع وتنويع الخدمات التي تقدمها على اساس ربحي.

رابعا: تفعيل نظام الحوافز في المؤسسات الحكومية لدى الاجهزة الادارية صانعة القرار لضمان تحسين كفاءة الاداء. فالتجربة اثبتت نجاح قيادي القطاع العام في وظائف سابقة عند انطلاقتهم في نظام شركات القطاع الخاص.

خامسا: بناء قاعدة صناعية ذات اهداف قومية في اطار منظومة الامن الغذائي تماشى مع مبادئ تخصيص الموارد الاقتصادية لتحقيق معدلات مرتفعة في تراكم راس المال القومي، من ناحية. وتحقيق وفرا في العملات الاجنبية للحفاظ على قيمة العملة المحلية الحقيقية، من ناحية ثانية.

خامسا: تقييد الانشطة الاقتصادية ذات الربح السريع وقصير الاجل كالصناعات الخفيفة في مجال انتاج المشروبات الغازية والعصائر و " الاغذية الكمالية " الموجهة لشريحة الاطفال.

سادسا: تنشيط قطاع الاسكان الحكومي على اساس شركات مساهمة بخصص متساوية تنشأ بموجب قانون يجعل المستفيد من الخدمات السكنية عضوا في عملية اتخاذ القرار.

عند الحديث عن الدور الانمائي " المشروط " تواجه الباحثين مجموعة تساؤلات. وهذه التساؤلات ما هي الا بدائل حلول للوضع الاقتصادي القائم في كثير من دول العالم. ونلخص هذه التساؤلات في الاتي:

اولا: اي قطاع حكومي نريد مع الحفاظ على مكتسبات الارث الاقتصادي فيما يتعلق بحماية مناخ المنافسة الحقيقية؟

ثانيا: ما هي الالية التي يستطيع من خلالها القطاع العام الاضطلاع بدوره " المنشود " في التغلب احتواء مستويات " توازن العمالة المتناقصة " . (٣٩) . وفي دعم هذا الرأي يقول جيفري زاكس " لا الجغرافيا ولا المؤسسات بمفردها هي المسؤولة عن النمو والتقدم. (٤٠)

ولعل الرأي المرجح في هذا الشأن هو ان الجغرافيا، من جانب الطبيعة، والمؤسسات، من جانب الانسان هما العاملان الحاسمان في احداث تنمية. (٤١) . وقد لا يحسم الامر اذا استثنينا دور الحكومة كمنظم ومشارك في صنع القرار الاقتصادي التوافقي على مستوى النظام الاقتصادي. في مواجهة هذه التصريحات التي لا تستثني مشاركة القطاع العام، وان كان هناك توجهات للتمهيش في الظاهر او في الباطن، يرى الباحثان ضرورة تنفيذ حقوق الملكية بالنسبة لقطاع كبير من الافراد بحيث يصبح لدى شريحة متنوعة من الافراد حافزا للاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية مع وجود قيود على اعمال النخبة والسياسيين من الفئات القوية. وهذا بدوره يضمن: دخول استثمارات جديدة ويعزز مفهوم المؤسسات الاقتصادية الفاعلة.

وليس من الضرورة كي يعمل الخاص التخلي بالكامل عن العام. فنداءات الكلاسيكية في هذا الاتجاه كلفت المجتمعات اعباءا اقتصادية اجتماعية الى يومنا هذا. وان وجدت الضرورة في خصخصة العام، تحويل ملكيته الى عناصر جديدة غير رسمية، فلا ضرر من ذلك شريطة ان تؤول هذه العملية الى استثمار المدخرات الحقيقية في الاقتصاد. فليس الغرض من الخصخصة اعادة توزيع الملكية. فالمؤسسة ولكي تنجح بحاجة الى تمويل وتحديث القاعدة التقنية وليس فقط لملاك جدد، اي مساهمين. (٤٢)

يرى بعض الاقتصاديين امثال ارنست لودفيغ، في مؤلفه الرفاهية للكل، ان الخصخصة تعمل في صالح الخاص اذا كانت مقبولة اقتصاديا واجتماعيا. فالرفاهية للكل ترادف الرفاهية من خلال المنافسة. (٤٣). فهل الرفاهية المزعومة هي طريق الخلاص؟ ام المقصود رفاهية النخبة؟ ان ما نحشاه ان تصبح هذه المزاعم قيودا على العدالة. الرفاهية المزعومة، في تقييم لها دقيق، باتت اطول طريق من ازمة اقتصادية الى اخرى والانتقال من الابتكار الى الاحتكار. (٤٤)

ربما الخلاص الذي نطمح اليه، على مستوى الوحدات الاقتصادية منفردة او على مستوى النظام الاقتصادي ككل، يكمن في الحوار. فالتوافق في وجهات النظر يعتبر ثمرة الحوار البناء. لا نقصد هنا بالحوار الجلوس على طاولة السياسة المستديرة. وانما اردنا بذلك التوافق في وجهات النظر على اساس تقاسم العيب والمنافع.

ولا يمكن ان تكون الحوارات مؤثرة ان لم تكن محددة مسبقا وواضحة حقوق الملكية. ويربط الاقتصادي بول هيني في مؤلفه *The Economic Way of Thinking* " بين الحوار وقضية التلوث على اساس حقوق الملكية في اطار مزاولة النشاط الاقتصادي. فاذا اعتبرنا التلوث تكاليف، يتحمل عبئها الانسان الذي لا يعطي موافقة على ذلك فان الافعال التي تحدث في الوسط المحيط لا تعتبر مشكلة مادامت الحقوق لا تخترق. واذا سلمنا بحتمية التلوث فان الحوار يسمح بالحصول على عائد اكبر او عائد مناسب من التبادل اذا كان هناك اتفاق على تبادل الاعباء. فاذا كان التبادل طوعيا فلا تجد هناك خلاف حول من وكم يمتلك. في الظروف الطبيعية، وفي بعض الاحيان، يعتبر تأكيد حقوق الملكية عائقا على طريق تحقيق التوافق.

ولا تعتبر حقوق الملكية المحددة الشرط الكافي للحوار الناجح. ومع ذلك فهي تشكل الشرط الضروري لذلك. وعندما تعمل الظروف وتغيراتها على تحويل التطابق في الحقوق الى حالة عدم تطابق فان الطريقة الوحيدة في حل هذا الخلاف هو الاحتكام الى القضاء. (٤٥)

ان النشاط الاقتصادي المسؤول والفعال يكون او لا يكون بناء على مستوى علاقات الملكية السائدة. فلا يكفي ان تكون الحقوق محددة، حقوق الملكية. فتسويق الحقوق، من خلال سياسات توزيع عقلانية ومسؤولة، فيما يتعلق بالنتائج والموارد الاقتصادية كفيل بتصحيح التشوهات او الاختلالات في قطاعات النظام الاقتصادي. ولا يعني النهوض بقطاع تراجع قطاع اخر. فلا مجال للتضحية ان كان الهدف القومي في المفاضلة بين اولويات الانتاج والاستهلاك لتحقيق الافضل للحفاظ على قيم المجتمع والتي بدورها تعزز مفاهيم الحرية والفعالية والمسؤولية كي تعمل مؤسسة الملكية على نحو افضل وبالتالي، تعمل السوق ايضا.

المرجع	توصيف المراجع المستخدمة
١	استوحى الباحث هذا الوصف من عنوان للعدد 335 من سلسلة عالم المعرفة لسنة 2007. عنوان العدد "اقتصاد يغدق فقرا ل هورست افهيلد) ترجمة عدنان عباس علي).
٢	يقصد الباحث بالادب الشرقي الادب الاقتصادي الاشتراكي، في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق والذي يستند في مرجعيته الى اعمال الاقتصادي والفيلسوف كارل ماركس.
٣	يقصد الباحثان ب " الاقتصاد المنهجي " العلوم الاقتصادية التي تُخضع للخطط الدراسية في المؤسسات الاكاديمية بهدف تدريس الطلبة.
٤	انظر في هذا المجال الدراسات التالية: الحكم الاقتصادي العالمي والصدمة الارتدادية للاستاذ الدكتور حميد الجميلي ، سلسلة دراسات منتدى الفكر العربي (٢٠١٢ ، العدد ٣ ، ص.ص. ٢٨٧ - ٣١٧).

5	راداييف، ب. ب. & بوزغالين، أ. ب (1995). الاقتصاد الانتقالي. جامعة موسكو، موسكو - جمهورية روسيا الاتحادية.
6	جالبريث، جون كينيث. تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر. سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٦١ لسنة 2000. ص.ص. ٣٠ - ٣٠.
7	هيروود: اسرة متنفذة حكمت فلسطين قبل الميلاد. انظر بهذا الشأن تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر. جون كينيث جالبريث. سلسلة عالم المعرفة، العدد 261 لسنة 2000.
٨	جالبريث، كينيث. تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر. سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٦١ لسنة 2000. ص.ص. ٣٠ - 31.
9	انظر في هذا المجال بحث متخصص: نظام الملكية في الاسلام والذي قدم استكمالا للحصول على درجة الدكتوراه في الشريعة في جامعة الازهر الشريف للباحث: عبد السلام العبادي، وزير الاوقاف الاردني الحالي.
10	زكي، رمزي. الاقتصاد السياسي للبطالة. سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦ لسنة 1997، الكويت - الكويت، ص. ١٦٥.
11	جالبريث، جون كينيث. تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر. سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٦١ لسنة 2000.
12	هيكل، فهمي عبد العزيز (١٩٨٣). مدخل الى الاقتصاد الاسلامي. دار النهضة العربية، بيروت - لبنان. ص.ص. 41 - ٨١.
١٣	عناية، غازي (1991). الاصول العامة للاقتصاد الاسلامي. دار الجليل، بيروت - لبنان. ص.ص. ٢٧٣ - 312.
١٤	هيكل، فهمي عبد العزيز (١٩٨٣). مدخل الى الاقتصاد الاسلامي. دار النهضة العربية، بيروت - لبنان. ص.ص. 41 - ٨١.
١٥	راداييف، ب. ب. & بوزغالين، أ. ب (1995). الاقتصاد الانتقالي. جامعة موسكو، موسكو - جمهورية روسيا الاتحادية.
١٦	زودوروجني، غريغوري فاسيليفيتش. الملكية والسلطة الاقتصادية. اوسنوف، خاركوف - اوكرانيا، ١٩٩٦.
١٧	بريخودكا، ناتاليا. خصوصية حقوق الملكية كمحدد للخروج من الازمة الاقتصادية. المجلة العلمية للجامعة خاركوف الحكومية، خاركوف - اوكرانيا، ١٩٩٩. العدد ٤١٥، ص.ص: ١٨ - ٢٨.
١٨	بريخودكا، ناتاليا. خصوصية حقوق الملكية كمحدد للخروج من الازمة الاقتصادية. مرجع سابق.
١٩	زودوروجني، غريغوري فاسيليفيتش. الملكية والسلطة الاقتصادية. اوسنوف، خاركوف - اوكرانيا، ١٩٩٦.
20	جالبريث، جون كينيث. تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر (ترجمة احمد فؤاد بليغ). عالم المعرفة، العدد ٢٦١، ٢٠٠٠. المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت - الكويت. ص.ص. ٧١ - ٨٦.
٢١	جالبريث، جون كينيث. تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر (ترجمة احمد فؤاد بليغ)، مرجع سابق. ص. ١١٢.
22	جالبريث، جون كينيث. تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر (ترجمة احمد فؤاد بليغ)، مرجع سابق. ص. 132.
٢٣	جالبريث، جون كينيث. تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر (ترجمة احمد فؤاد بليغ)، مرجع سابق. ص. 249 - ٢٥٠.
٢٤	جالبريث، جون كينيث. تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر (ترجمة احمد فؤاد بليغ)، مرجع سابق. ص. ٢٥٠ - ٢٦٣.
٢٥	جالبريث، جون كينيث. تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر (ترجمة احمد فؤاد بليغ)، مرجع سابق. ص. ٣٠١.
٢٦	جالبريث، جون كينيث. تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر (ترجمة احمد فؤاد بليغ)، مرجع سابق. ص. ٣٢٣ - ٣٣١.
٢٧	راداييف، ب. ب. & بوزغالين، أ. ب (1995). الاقتصاد الانتقالي. جامعة موسكو، موسكو - جمهورية روسيا الاتحادية.
28	راداييف، ب. ب. & بوزغالين، أ. ب (1995). الاقتصاد الانتقالي، مرجع سابق.
٢٩	بريخودكا، ناتاليا. خصوصية حقوق الملكية كمحدد للخروج من الازمة الاقتصادية. المجلة العلمية للجامعة خاركوف الحكومية، خاركوف - اوكرانيا، ١٩٩٩. العدد ٤١٥، ص.ص: ١٨ - ٢٨.

برنخودكا، ناتاليا. خصوصية حقوق الملكية كمحدد للخروج من الازمة الاقتصادية، مرجع سابق.	٣٠
زودوروجني، غريغوري فاسيليفيتش. الملكية والسلطة الاقتصادية. اوسنوف، خاركوف - اوكرانيا، ١٩٩٦، ص.ص. ٥٦ - ١٠٦.	31
زودوروجني، غريغوري فاسيليفيتش. الملكية والسلطة الاقتصادية. اوسنوف، خاركوف - اوكرانيا، ١٩٩٦، ص.ص. ١٠٨ - ١٠٩.	٣٢
ميكسون، مايكل، البرت، مايكل وخيدوري فرانكلين (١٩٩٦). اساسيات الادارة (ترجمة الى الروسية، ترجمة: يوفنكو، ل. اي)، أكاديمية الاقتصاد الوطني التابعة لرئاسة الوزراء الروسية، موسكو - روسيا الاتحادية. ص. ٥.	٣٣
انظر راس المال لماركس.	34
<i>Bell D. The Coming of Post-Industrial Society. Overture in Social Forecasting. N.Y. 1973. P. 119</i>	٣٥
زودوروجني، غريغوري فاسيليفيتش. الملكية والسلطة الاقتصادية. اوسنوف، خاركوف - اوكرانيا، ١٩٩٦، ص.ص. ٧١ - ٧٣.	٣٦
زكي، رمزي. الاقتصاد السياسي للبطالة. سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦ لسنة 1997، الكويت - الكويت.	٣٧
اراد الباحثان من خلال تعبير "توازن العمالة المتناقصة" الاشارة الى الوضع الكارثي الذي الت اليه الاقتصادات المعاصرة فيما يتعلق بضحالة فرص العمل المتحققة. انظر مساهمات جون مينارد كينز في " النظرية العامة " عندما تحدث عن " توازن العمالة الناقصة ".	٣٨
انظر مجلة التمويل والتنمية.	٣٩
انظر مجلة التمويل والتنمية: اسيموجلد	٤٠
ستوروجنكو، اوليغ وليغين اليكسندر. الاستثمارات الاجنبية في اوكرانيا. مجلة بيزنس انفورم، العدد ٣-٤، ١٩٩٩، خاركوف - اوكرانيا، ص. 47	٤١
كورنيسكي، أ. حماية الملكية الخاصة وتوسيع نطاق المبادرة الخاصة كلامح السياسة الاجتماعية وكعوامل انتقالية الى السوق بلا ازمات. مجلة خاركوف العلمية بالتعاون مع معهد خاركوف للاعمال والادارة في اطار المؤتمر العلمي بعنوان: " الاولويات الاجتماعية في الاقتصاد الانتقالي "، ١٩٩٩. خاركوف - اوكرانيا، ص.ص. ١٠٤ - ١٠٧.	٤٢
زكي، رمزي. الاقتصاد السياسي للبطالة. سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦ لسنة 1997، الكويت - الكويت.	٤٣
هيني، باول. النمط الاقتصادي في التفكير (الطبعة الخامسة). نوفوستي (النسخة الروسية)، ١٩٩١، موسكو - جمهورية روسيا الاتحادية. ص.ص. ٣٩٧ - ٤٠٧.	٤٤
هيني، باول. النمط الاقتصادي في التفكير (الطبعة الخامسة)، مرجع سابق.	٤٥